الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التس

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
في العلوم الاقتصادية – تخصص: محاسبة وجباية

بعنـــوان

قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية

دراسة حالة مؤسسة الإسمنت–سعيدة–

إعداد الطالبة:
*بوعزة يمينة

تحت إشراف الأستاذة:
* مسان كرومية

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ.....رئيسا
الأستاذ.....مشرفا
الأستاذ.....ممتحنا
الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية2012–2013

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

«يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير» .

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة:الآية 11)

التشكـرات

يقول سبحانه وتعالى :"لأن شكرتم لأزيدنكم،وليس ذلك على الله بعزيز"

فشكرا لله على كل نعمه التي لا تحصى ولا تعد...

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة «مسان كرومية» أطال الله في عمرها وأصلح عملها على قبولها الإشراف على هذا العمل،وأدين لها بالفضل بعد الله عز وجل على ما منحتني إياه من وقت ومساعدة والتي لا تقدر بثمن للخروج بالبحث على أحسن صورة ممكنة.

كما أقدم شكري وتقديري لإدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سعيدة على اهتمامها بانشغالاتنا وتعاونها معنا.

شكر خاص لكل الأساتذة الذين استفدنا منهم كثيرا خلال مشوارنا الدراسي في الجامعة،وبفضلهم أنجزت هذا العمل.

كما يدعوني واجب العرفان أن اتقد بالشكر لكل من دعمني بالقليل أو بالكثير لإكمال هذا البحث خاصة الذين ساعدوني في الحصول على المراجع الضرورية.

بوعـزة يمينـة

الإهـداء

الحمد والشكر لله الذي

ثبت عزيمتي فهو من

وفقني في جني ثمرة نجاحي التي أهديها :

إلى التي غمرتني بلطفها ودعواتها وعلمتني أن التفوق حلاوة النجاح، إلى التي جعل الرحمان في برها القرآن والجنة تحت أقدامها ،تاج رأسي «**أمـي**» رعاها الله عز وجل.

إلى من كان لي حافزا للعلم والمثابرة، ومعلمي أن الصبر مفتاح الخيرات إلى «**أبـي**» الغالي حفظه الله الذي لم يبخل علي بعطفه وحنانه ودعمه المادي والمعنوي ولطالما تمنى وانتظر هذا اليوم.

إلى اعز شخص لا يمكن لكلمات الشكر والتقدير أن توفي حقه على كل ما أمدني إياه «**أبي عامر الكبير**»أطال الله في عمره وأمده بالصحة والعافية.

إلى من كتبت اسمها بحروف من ذهب في قلبي «**أمي رقية**» حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى كل عائلة "**بوعـزة**" خاصة إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأصدقاء وزملاء دفعة 2013/2012 تخصص محاسبة وجباية.

إلى كل من ثابر في سبيل العلم وجعله نورا يستضاء به.

بوعـزة يمينـة

Résumé :

Le sujet qu'on a essayer d'étudier pour expliquer la façon et la méthode d'adaptation et la déclaration des flux du trésorerie et sa préparation avec les deux méthodes après l'avoir l'adoption des normes comptables internationales .

On a conclue à travers les étapes de cette étude que les états des flux de trésorerie et l'une des plus importantes états financiers et qui est à son tour répartir en flux telles les activités de fonctionnements, finances et d'investissements , le but de la préparation et son objectif c'est de fournir des informations aux utilisateurs de ces flux.

A partir de cela il est obligatoire et indisponsable pour chaque entreprise actuellement de mettre en jour , préparer et présenter tous les flux essentielles après celles du budget et du revenus .

Mot clés:

-Les normes comptables internationales .

-La déclaration des flux de trésorerie .

-Etat des flux de trésorerie .

- الإهداء و التشكرات.....
- الملخص.....
- قائمة الجداول والأشكال والملاحق.....
- المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: معايير المحاسبة الدولية(IAS)

- تمهيد الفصل الأول.....2
- المبحث الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية.....3
  - المطلب الأول:تعريف المعايير المحاسبية و كيفية إعدادها.....3
    - الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبية.....3
    - الفرع الثاني: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة.....4
    - الفرع الثالث: تطوير معايير المحاسبة الدولية.....8
  - المطلب الثاني: أهمية معايير المحاسبة الدولية وأهداف إصدارها 8
    - الفرع الأول: أهمية معايير المحاسبة الدولية.....8
    - الفرع الثاني: أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية 10
  - المطلب الثالث: مزايا وعيوب المعايير المحاسبية الدولية.....10
    - الفرع الأول: مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.....10
    - الفرع الثاني: عيوب استخدام معايير المحاسبة الدولية 11
  - المطلب الرابع: خصائص معايير المحاسبة الدولية.....12
- المبحث الثاني: هيئة معايير المحاسبة الدولية.....13
  - المطلب الأول: تقديم هيئة معايير المحاسبة الدولية.....13
    - الفرع الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC).....13
    - الفرع الثاني: النموذج الجديد لهيئة معايير المحاسبة الدولية.....16
    - الفرع الثالث: تصنيف المعايير الدولية.....19
  - المطلب الثاني: دور الهيئات الدولية في إعداد المعايير المحاسبية.....21
    - الفرع الأول: المنظمات العالمية.....21
    - الفرع الثاني: المنظمات العالمية الخاصة.....22

- الفرع الثالث: المنظمات الإقليمية الخاصة.....22
- ♦ المطلب الثالث: موقف الهيئات الدولية من تطبيق معايير المحاسبة الدولية 23
  - الفرع الأول: المنظمة الدولية للبورصات العالمية(IOSCO).....23
  - الفرع الثاني: الإتحاد الأوروبي.....24
  - الفرع الثالث: هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات الأمريكية(SEC).....24
- ♦ المطلب الرابع: آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.....24
  - الفرع الأول: الهيئات المهتمة بالمحاسبة في البيئة الجزائرية.....25
  - الفرع الثاني: آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المؤسسات الجزائرية.....26

❖ خلاصة الفصل الأول.....28

الفصل الثاني: التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع(IAS7)

❖ تمهيد الفصل الثاني.....30

❖ المبحث الأول: عموميات حول التدفقات النقدية.....31

- ♦ المطلب الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية والهدف منها.....31
  - الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية.....31
  - الفرع الثاني: الهدف من قائمة التدفقات النقدية.....33
- ♦ المطلب الثاني: عرض العناصر الأساسية لقائمة التدفقات النقدية وخطوات إعدادها.....33
  - الفرع الأول: العناصر الأساسية لقائمة التدفقات النقدية.....33
  - الفرع الثاني: مزايا تحليل قائمة التدفقات النقدية بعد تبويبها إلى الأنشطة الثلاثة.....37
  - الفرع الثالث: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.....38
- ♦ المطلب الثالث: إعداد التقارير عن التدفقات النقدية.....39
  - الفرع الأول: التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية 39
  - الفرع الثاني: التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.....46
  - الفرع الثالث: التقرير عن صافي التدفقات النقدية.....46
- ♦ المطلب الرابع: حالات خاصة أو استثنائية.....47
  - الفرع الأول: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والبنود غير العادية 47
  - الفرع الثاني: الفوائد وتوزيعات الأرباح وضرائب الدخل.....48
  - الفرع الثالث: المعاملات غير النقدية وإفصاحات أخرى.....49

- ♦ المطلب الخامس: طرق تحسين التدفقات النقدية والنسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية.....50
  - o الفرع الأول: طرق تحسين التدفقات النقدية.....50
  - o الفرع الثاني: النسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية.....51
- ❖ المبحث الثاني: التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية.....54
  - ♦ المطلب الأول: مفهوم التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية.....54
    - o الفرع الأول: مفهوم التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية 54
    - o الفرع الثاني: تحديد التدفقات النقدية الملائمة.....55
  - ♦ المطلب الثاني: مكونات التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية.....56
    - o الفرع الأول: التدفقات النقدية الداخلة.....56
    - o الفرع الثاني: التدفقات النقدية الداخلة 56
  - ♦ المطلب الثالث: أسس قياس التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية 57
    - o الفرع الأول: قياس آثار الاستهلاك والفوائد وتكلفة خدمة القرض على التدفقات النقدي.....57
    - o الفرع الثاني: قياس آثار ضرائب الدخل والقيمة البيعية للنفايا ومتبقي رأسمال العامل على التدفقات النقدية.....58
    - o الفرع الثالث: قياس آثار تكلفة الفرصة المضاعة للأصول المملوكة والتكاليف التي يمكن تجنبها على التدفقات النقدية.....58
  - ♦ المطلب الرابع: مشاكل قياس التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية.....59
    - o الفرع الأول: آثار القيمة الزمنية للنقود على التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية.....59
    - o الفرع الثاني: آثار التضخم على التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية.....59
  - ♦ المطلب الخامس: المخاطر وعدم التأكد على التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية....60
    - o الفرع الأول: المخاطر.....60
    - o الفرع الثاني: عدم التأكد.....60
- ❖ خلاصة الفصل الثاني.....61

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت(الحساسنة)–سعيدة–

- ❖ تمهيد الفصل الثالث.....63
- ❖ المبحث الأول: لمحة حول مؤسسة الاسمنت.....64
  - ♦ المطلب الأول: تقديم مؤسسة الاسمنت 64
    - ○ الفرع الأول: التطور التاريخي لمؤسسة الاسمنت الجزائر 64
    - ○ الفرع الثاني: تقديم مؤسسة الاسمنت–سعيدة–.....65
  - ♦ المطلب الثاني: غاية المؤسسة وأهدافها.....66
    - ○ الفرع الأول: غاية مؤسسة الاسمنت.....66
    - ○ الفرع الثاني: أهداف المؤسسة 66
  - ♦ المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....67
    - ○ الفرع الأول: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة الاسمنت–سعيدة.....67
    - ○ الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي الخاص بمديرية المحاسبة والمالية.....71
- ❖ المبحث الثاني: الدراسة المحاسبية لمؤسسة الاسمنت–سعيدة.....72
  - ♦ المطلب الأول: إعداد الميزانية الختامية المقارنة وقائمة الدخل.....72
    - ○ الفرع الأول: الميزانية الختامية المقارنة بين سنة 2011 و2012 72
    - ○ الفرع الثاني: قائمة الدخل لكل من سنة 2011 و2012.....74
  - ♦ المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.....76
    - ○ الفرع الأول: قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة.....77
    - ○ الفرع الثاني: قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة.....80
  - ♦ المطلب الثالث:تحليل النتائج عن طريق نسب التدفقات النقدية و إعداد تقرير حول وضعية المؤسسة.....82
    - ○ الفرع الأول: النسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية 82
    - ○ الفرع الثاني: التقرير حول وضعية المؤسسة.....85
- ❖ خلاصة الفصل الثالث.....86

الخاتمة العامة.....87

قائمة المراجع.....89

الملاحق.....92

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	يوضح المعايير المحاسبية الدولية	14
2.1	يبين تصنيف المعايير الدولية	19
3.2	يبين كشف التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية	34
4.2	يبين كشف التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية	25
5.2	يبين كشف التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية	35
6.2	تبويب قائمة التدفقات النقدية	36
7.2	النسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية	51
8.3	الميزانية الختامية المقارنة	73
9.3	قائمة الدخل حسب النوعية	75
10.3	قائمة التدفقات النقدية(طريقة المباشرة)	79
11.3	قائمة التدفقات النقدية(طريقة غير المباشرة)	81
12.3	يوضح نسبة صافي التدفقات للأنشطة الثلاثة	82

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	كيفية إعداد معيار	07
2.1	الهيكل التنظيمي الجديد IASC	16
3.2	الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية	37
4.2	يوضح الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	40
5.2	يبين التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي	41
6.2	قائمة التدفقات النقدية باستعمال الطريقة المباشرة	43
7.2	قائمة التدفقات النقدية باستعمال الطريقة غير المباشرة	45
8.3	شعار مؤسسة الاسمنت-سعيدة-	67
9.3	يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة	70
10.3	يوضح هيكل مديرية المحاسبة والمالية للمؤسسة	71

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الميزانية الختامية(الأصول) 2011-2012	92
2	الميزانية الختامية(الخصوم) 2011-2012	93
3	جدول حسابات النتائج 2011-2012	94
4	قائمة التدفقات النقدية(الطريقة المباشرة) 2011-2012	95

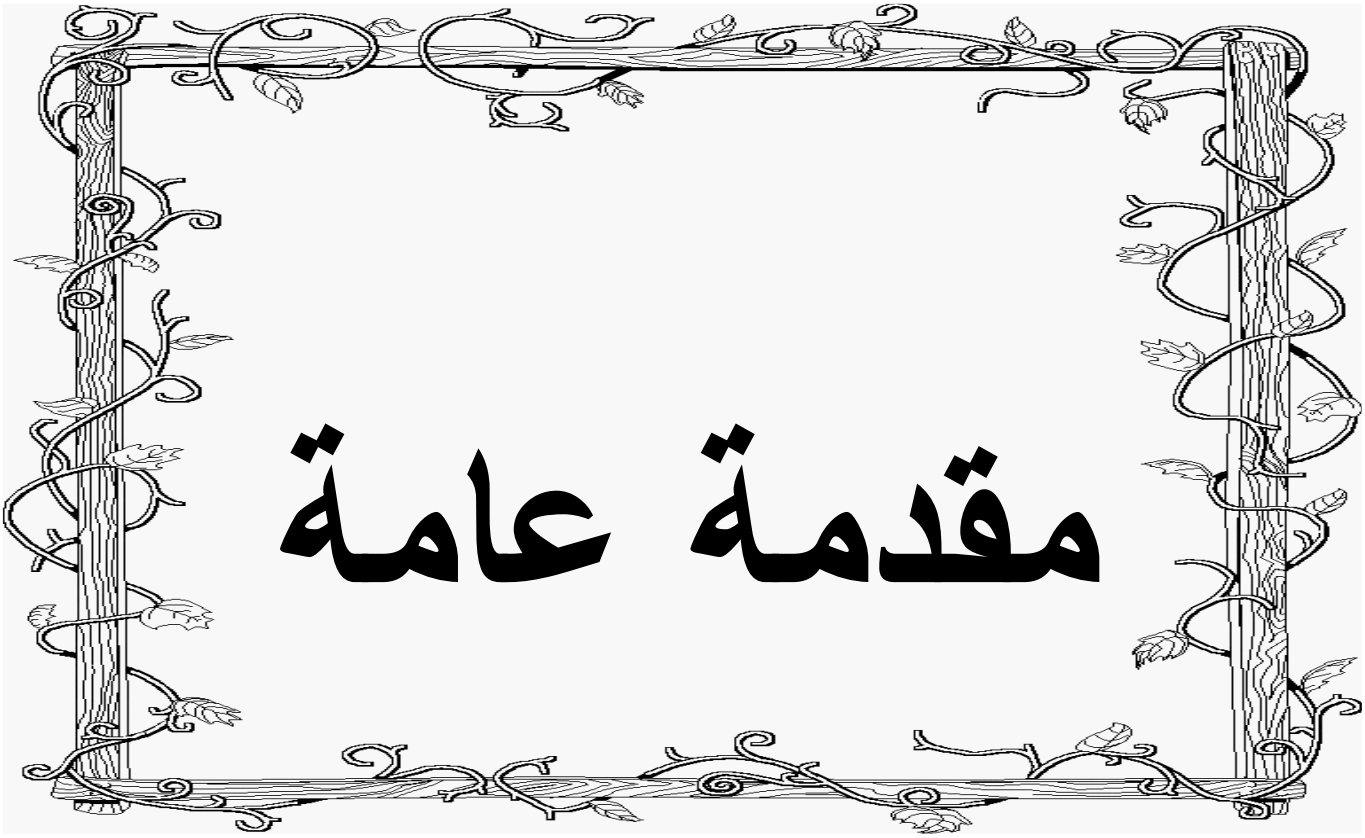
مقدمة عامة

المقدمة العامة:

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى لانتشار المؤسسات الدولية وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة، وزادت حدة المنافسة بين الدول لجذب المزيد من الاستثمارات الدولية، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض المشاكل والقضايا المحاسبية،وعليه استلزم على المحاسبة إعادة النظر في تلك القضايا ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، ومع بداية السبعينات من القرن الماضي انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة أدت تدريجيا إلى ظهور ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية، وهذا بهدف توحيد مبادئ المحاسبة على مستوى العالم من أجل وضع قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية خاصة قائمة التدفقات النقدية لأنها لطالما شكل هذا الموضوع حيزا هاما ضمن اهتمام الباحثين والمختصين،حيث شهد هذا المجال تطورات كثيرة.

والجزائر مثلها مثل بقية دول العالم ملزمة بالتماشي مع هذه التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة وخاصة تبنيها لمعايير المحاسبة الدولية لأنه أمر مهم، فمعظم شركاتها وأسواقها يتزايد ارتباطها بالأسواق العالمية يوما بعد يوم، كما أن التغيرات التي حدثت على المؤسسات الاقتصادية أوجب عليها الاعتماد أيضا على قائمة التدفقات النقدية بعد كل من الميزانية وقائمة الدخل وهذا لمالها من أهمية في تحديد جانب السيولة وكذلك مساعدة المساهمين ومستخدمي هذه القوائم على وضع قرارات ملائمة وذات مصداقية .

وعلى ضوء ما سبق يمكننا دراسة ومناقشة الإشكالية المطروحة كالأتي:

ما واقع تطبيق قائمة التدفقات النقدية بالجزائر في ظل تبنيها لمعايير المحاسبة الدولية ؟

وللإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- فيماذا تكمن أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية ؟
- ماذا نقصد بقائمة التدفقات النقدية ؟ وما الهدف من إعدادها ؟
- كيف تعد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية ؟

ورغبة منا في حصر الإجابة عن التساؤلات السابقة الذكر في منظور الإشكالية فإنه يتوجب علينا إعطاء رد أولي عن بعض التساؤلات من خلال تبني فرضيات تعكس قناعتنا ولهذا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- إن الأهمية الأساسية من تطبيق معايير المحاسبة الدولية هي توحيد القوانين بين دول العالم.
- قائمة التدفقات النقدية هي إحدى القائم المالية الأساسية والهدف من إعدادها هو إعطاء نظرة حول المؤسسة لكل من المستثمرين، المساهمين ومستخدمي القوائم المالية.
- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات الاقتصادية إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

*مبررات اختيار الموضوع:

- مبررات موضوعية:

– محاولة إبراز الدور الذي تؤديه الهيئات في إنشاء المعايير وتطورها.

– ضرورة الإطلاع على آخر المستجدات التي طرأت على المعايير الدولية من حيث ما تم تعديله وما تمت إضافته.

– المشاكل التي تواجهها الجزائر بعد تبني هذه المعايير نتيجة خصوصية البيئة الاقتصادية.

- مبررات ذاتية:

– التخصص في مجال المحاسبة والرغبة بمواصلة البحث فيما يخص هذا الموضوع.

*أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذا الموضوع فيمايلي:

- ذكر التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية وأهم الهيئات المساندة في إعدادها.
- ذكر أهم الآثار الناتجة عن تطبيق المعايير في الجزائر.
- التعريف بقائمة التدفقات النقدية،وكيفية إعدادها في المؤسسات الاقتصادية .
- محاولة التفرقة بين قائمة التدفقات النقدية التابعة للقوائم المالية والتدفقات النقدية الخاصة بتقييم المشاريع الاستثمارية.

*أهمية الدراسة:

تستمد أهمية هذه الدراسة كون أنها تزامنت مع تطبيق الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية بعد ثلاث سنوات، ويرجع الاهتمام الكبير بموضوع قائمة التدفقات النقدية إلى عدة عوامل،أهمها أنها أساسية في مؤسسة اقتصادية وتساعد مستخدمي القوائم المالية.

*حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع ومحاولة التوصل إلى نتائج جيدة حصرنا الدراسة ضمن الحدود التالية:

- الحدود المتعلقة بالمفهوم: باعتبار أن معايير المحاسبة الدولية لها أبعاد عديدة يصعب تناولها في بحث واحد، ثم حصر هذه الدراسة في إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة اقتصادية وهذا حسب ماجاء به المعيار المحاسبي الدولي السابع.
- الحدود المكانية: شملت الدراسة الميدانية مؤسسة اقتصادية تمثلت في مؤسسة الاسمنت–سعيدة.
- الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة كل من السنتين 2011 و2012 وذلك بالاعتماد على الميزانيات الختامية وجدول حسابات النتائج.

*منهج البحث والأدوات المستخدمة:

قصد دراسة هذا الموضوع وبحث جوانبه المختلفة وتحديد الروابط والوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي،وذلك لبحث في مفهوم معايير المحاسبة الدولية، هدفها ، وكيفية تطبيقها، ثم مفاهيم حول قائمة التدفقات النقدية، أهميتها، وكيفية إعدادها.

واستخدمنا المنهج التاريخي في سرد تطور معايير المحاسبة الدولية وتطور المحاسبة في الجزائر، ثم بعد ذلك إسخدمنا منهج دراسة حالة"الدراسة الميدانية" وهذا في الجانب التطبيقي مع ذكر كيفية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع(IAS7) في المؤسسات الجزائرية.

*تقسيمات البحث:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول،تضمنت تلخيصا عاما واختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، وعرضنا النتائج التي توصلنا إليها وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية.

- الفصل الأول: حاولنا من خلال هذا الفصل أن نقدم نظرة حول التطور الذي عرفته معايير المحاسبة الدولية،الهيئات المساندة في إعدادها، وواقع تطبيقها في الجزائر.
- الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل لدراسة المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية مع ذكر الهدف منها وكيفية إعدادها والتفرقة بينها وبين التدفقات النقدية المخصصة لتقييم المشاريع الاستثمارية.
- الفصل الثالث: تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية، حيث نسعى من خلاله إلى كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة محل الدراسة، مع تحليل النتائج والنسب المستخلصة منها.

الفصـل الأول:
معايير المحاسبة الدولية
IAS

تمهيد الفصل الأول:

أصبح العالم اليوم مليئا بالتطورات والتحولات التي فرضها اقتصاد السوق والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، علما أن لكل دولة عاداتها وتقاليدها وثقافتها خاصة من الجانب المحاسبي، كما أنها أيضا لا تعيش هذه الدول بمعزل عن بعضها البعض وهذا كله بسبب التطور التكنولوجي وثورة المعلومات، مما ألزمها إلى وضع الروابط بينها ولهذا السبب سعت العديد من المنظمات المهنية المحاسبية الدولية نحو وضع معايير محاسبة على المستوى العالمي، ولعل أهم هذه المنظمات هيئة معايير المحاسبة الدولية التي تسعى ضمن هذا الإطار إلى وضع معايير للمحاسبة الدولية وتوحيد لغة المحاسبة بما يتماشى مع هذه التحولات.

المبحث الأول:عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية

إن الهدف الأساسي إلى وضع معايير محاسبية دولية هي ظهور عدة أزمات أو أسباب ولهذا واجب على الدول المتقدمة إيجاد الحل، فالمعايير المحاسبية بمثابة قانون يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة.

المطلب الأول:تعريف المعايير المحاسبية وكيفية تطورها:

الفرع الأول:تعريف المعايير المحاسبية:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة standard الإنجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية، كما يقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يقاس على ضوئه وزن الشيء أو طوله أو درجة جودته.[1]

أما في المحاسبة فيعني به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين.

علما أنه قد تم تعريف القاعدة المحاسبية من قبل اللجنة على أنها عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم، كما أنها أيضا وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المشابهة.

كما أنها أيضا عبارة عن مسطرة لقياس السلوك الاقتصادي لمنظمات الأعمال المختلفة، فهي قياسات تطبقها الشركات لقياس عناصر القوائم المالية، وبالتالي تحديد نتائج النشاط والموقف المالي وتعتمد نتيجة النشاط (الرابح، الخسارة)لأي شركة على المعايير المحاسبية بالدرجة الأولى والتي تحدد بدورها السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية التي ينبغي عليها تطبيقها والالتزام بها فالمعيار هو أفضل طريقة لعمل شيء ما،فإذا كان جيدا فإنه يسرع من عملية الاتصال ويجنب شرح الطرق وتفسيرها في كل مرة.

والمعيار المحاسبي هو أيضا عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب، وبما أن مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحيانا ولمواجهة تلك المصالح والإيفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة[2] واحدة من القوائم المالية ذات

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008/2007 ص58.

[2] بن عيشي بشير، محاضرة المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة،2012/2011.

الغرض العام والتخفيض المحتملة للإنجاز وسوء الفهم والغموض ولهذا تم تطوير معايير ذات قبول عام وتطبيق واسع وبدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معاييره الخاصة وبهذا ستكون المقارنة مستحيلة.

وعليه فالمعايير المحاسبية تعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي، وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية[3].

الفرع الثاني: التطور التاريخي للمعايير المحاسبية:

تعتبر التطورات الاقتصادية الحديثة السبب الأساسي لظهور الحاجة إلى تطور المحاسبة بعد ما أثبتت وجودها، وبما أنها ترجمة للأحداث الاقتصادية فمن البديهي أن تتأثر بمختلف التغيرات في البيئة الاقتصادية، وتماشيا مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة إصدار معايير تنمي أداء ومستوى التبادل في الأسواق الدولية، وعلى هذا الأساس جاءت محاولات وضع معايير على المستوى الدولي مع بداية القرن العشرين، فكانت عبارة عن وجهات نظر وآراء طرحت من خلال عقد المؤتمر المحاسبي الأول سنة 1904 في سانت لويس في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جبهات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان عدد أعضائها المشاركين 83عضو، حيث، ن موضوع البحث في المؤتمر كان حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين مختلف الدول[4]، وعلى أساس هذه الفكرة انعقدت عدة مؤتمرات وكانت على النحو الآتي:

*المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني في سنة1926 بأمستردام وقد حضره مندوبون من كل دول أوروبا تقريبا، والولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأمريكا اللاتينية وهولندا.

*المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث في سنة 1929 بنيويورك وقد قدمت فيه ثلاث أبحاث رئيسية وهي:

-الاستهلاك والمستثمر

-الاستهلاك وإعادة التقويم

-السنة التجارية أو الطبيعية

*المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع في سنة 1933 في لندن وشاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور79 زائرا من الخارج، وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزلندا وبعض الدول الإفريقية.

[3] محمودي مختار، محاضرة المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعيدة 2012 .

[4] أمال مهاوة، إمكانية تحسين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011/2010، ص10.

*المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس في سنة 1938 في برلين وذلك بمشاركة 390 وفدا فضلا عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم.

*المؤتمر المحاسبي الدولي السادس في سنة 1952 في لندن، حيث سجل في المؤتمر2501 عضو من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

*المؤتمر المحاسبي الدولي السابع في سنة 1957 في أمستردام وقد شارك في المؤتمر104 منظمات محاسبية من 40 دولة.

*المؤتمر المحاسبي الثامن في سنة 1962 في نيويورك وقد حضره1627عضو من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه45 بحثا.

*المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع سنة 1967 في باريس بفرنسا.

*المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر سنة 1972 حضره4347 مندوبا من59 دولة.

*المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر سنة1977 في ميونخ(ألمانيا) وقد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم.

*المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر سنة1982بالمكسيك.

*المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر سنة1987بطوكيو.

*المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر سنة 1992 في الولايات المتحدة الأمريكية وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل شارك فيه نحو106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوب من مختلف دول العالم.[5]

ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان، سوريا، الكويت والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين، (IFRS)، حيث استضافته ثلاث منظمات محاسبية أمريكية هي: مجمع المحاسبين الأمريكية(AICPA) وجمعية المحاسبين الإداريين(IMA) وجمعية المراجعين الداخليين(IIA).

*المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر :سنة1997بالمكسيك.

*المؤتمر المحاسبي السادس عشر: سنة2002 بهونغ كونغ حيث تمت مناقشة حوالي تسعين(90) عنوانا تدرجت موضوعاته من حوارات مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

*المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر: سنة2006 باسطنبول وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.[6]

[5] سالمي محمد الدينوري، التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبية الدولية، رسالة الماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008، ص47.

[6] سالمي محمد الدينوري، مرجع سبق ذكره، ص48

وقد اضطرت هذه المؤتمرات نتيجة الضغوط المتزايدة من مختلف مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة إلى تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ الملائم لتطبيق هذه المعايير، ونتيجة هذه الجهود تم تأسيس لجنة من قبل الأمم المتحدة سنة1973 اسند إليها عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية والتي تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي وقد تم تكوين اللجنة من محاسبين قانونيين من10دول وهي:استراليا، كندا، ألمانيا، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وقد تم انضمام حوالي50دولة أخرى إلى هذا المجمع.

كيفية إصدار معيار:

عملية إعداد معايير المحاسبة من قبل مجلس المحاسبة الدولية(IASB)تأخذ بعين الاعتبار استعمالها في الدول لأنجلو سكسونية، كما يفترض السماح لكل المعنيين لمنظمات وطنية للتقييس، معدي ومستعملي القوائم المالية بإبداء آرائهم.

وعملية إصدار معيار محاسبي تمر بأربعة مراحل:

-المرحلة الأولى: يشعر المجلس الخبراء التقنيين من أجل أخذ رأيهم عند دراسة المشروع المقترح.

-المرحلة الثانية: انطلاقا من الاقتراحات المقدمة من قبل الهيئات التقنية يقوم المجلس بإصدار وثيقة المناقشة للتعليق عليها.

-المرحلة الثالثة: بعد استلام الآراء والحجج والتعليقات، يقترح المجلس وثيقة صبر أللآراء على المشروع المقدم و الذي يجب أن يحظى بموافقة 8 أعضاء على الأقل من المجلس قبل إصداره وطرحه للمناقشة.

-المرحلة الرابعة: بعد الأخذ بعين الاعتبار لمختلف الآراء والتعليقات يصدر المجلس المعيار بشرط أن يحظى بموافقة 8 أعضاء على الأقل من المجلس[7].

[7] شناي عبد الكريم،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008، ص19.

شكل رقم 01-01: كيفية إعداد معيار

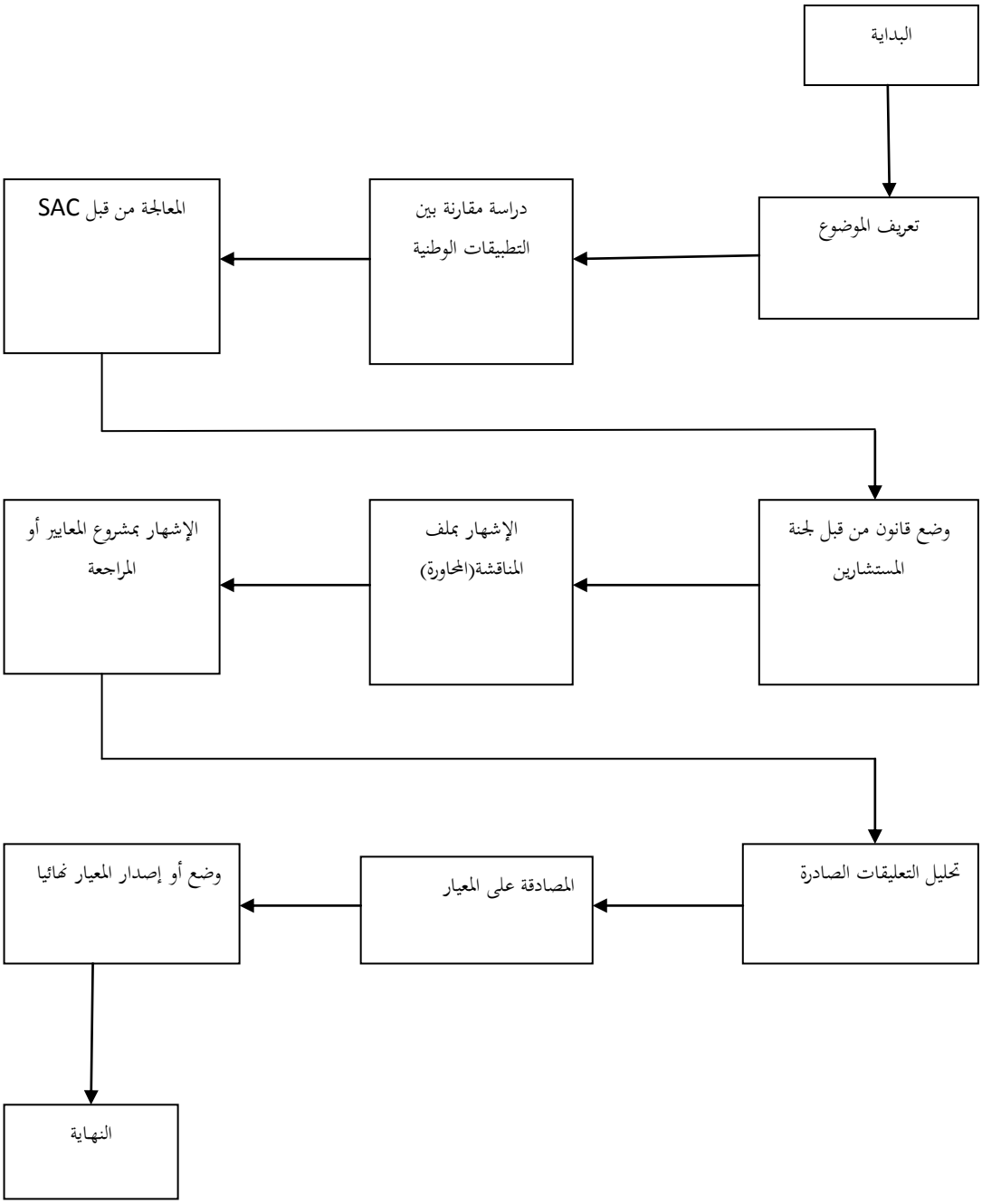

Sourse : Stéphan brun. Guide d applications des norme IAS/IFRS ;paris ;2005 ;p33.

الفرع الثالث: تطوير معايير المحاسبة الدولية:

إن كل من المجلس والهيئات المهنية وأعضاء المجموعة الاستشارية ومنظمات أخرى يشجعون على تقديم اقتراحات لمشروعات جديدة يمكن أن يتعامل معها في معايير المحاسبة الدولية، حيث أن الإجراءات تتضمن نوعية عالية من معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب ممارسات محاسبة ملائمة في ظروف اقتصادية محددة، حيث تكون هذه الإجراءات من خلال التشاور بين المجموعة الاستشارية وهيئات الأعضاء في اللجنة وهيئات وضع المعايير.

إن إجراء تطوير معيار محاسبي دولي يكون على النحو للآتي:

أ- يكون مجلس اللجنة توجيهية يرأس كل واحدة منها ممثل في المجلس وتضم ممثلين من هيئات محاسبية.

ب- تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد ومراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع، وتأخذ بعين الاعتبار الإطار الذي وضعته اللجنة لإعداد وعرض القوائم المالية بالنسبة لتلك المسائل المحاسبية.

ج- بعد استلام تعليقات المجلس على مخطط العمل، تقوم اللجنة التوجيهية بإعداد ونشر مسودة المبادئ والغرض منها هو تحديد المبادئ المحاسبية الأساسية التي تشكل الأساس في إعداد مسودة المعيار دون نشر مسودة المبادئ أولا.

د- تقوم اللجنة التوجيهية بمراجعة التعليقات على المسودة وتضع القائمة النهائية التي تقدم للمجلس للمصادقة وتستخدم كأساس لإعداد مسودة المعيار المحاسبي الدولي المقترح.

كما يرى المجلس أنه من الضروري إصدار أكثر من مسودة واحدة قبل تطوير معيار محاسبي دولي.[8]

المطلب الثاني: أهمية المعايير المحاسبة الدولية وأهداف إصدارها

الفرع الأول: أهمية معايير المحاسبة الدولية

اتجه العديد من دول العالم إلى تنظيم السياسة المحاسبية له من خلال عدة إجراءات أهمها إصدار معايير المحاسبة و المراجعة، وقد شملت هذه المعايير تحديد الإطار الفكري للمحاسبة حسب الظروف الخاصة بكل دولة وقد ترتب على هذا التغيير ما يلي:

*اهتمام الهيئات بتحديد أهداف المحاسبة ومفاهيمها والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، هذا إلى جانب صياغة المعايير أو الضوابط المنظمة لأهم المعالجات المحاسبية بما يتلاءم مع الظروف البيئية لكل دولة.

[8] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية،الجزء الأول،كلية التجارة،جامعة عين الشمس،2002-2003،ص19-20.

*لم تعد تعتبر المحاسبة مجرد أداة تسجيل وتبويب وتلخيص عمليات المؤسسة بل أصبحت المحاسبة عبارة عن نظام معلومات متكامل، كما أنها أيضا وسيلة قياس و إيصال معلومات متعددة عن نشاطات المؤسسة.[9]

*إيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية الداخليين أو الخارجيين.

*الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية تساعد في فهم القوائم المالية المعلنة على المستوى الخارجي.

*الاستفادة منها لغرض البحث والمقارنة من قبل المستشارين الأكاديميين والمهتمين في هذا المجال.

وقد ظهرت الحاجة إلى المعايير من خلال:

-تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة، فبدون المعيار المحاسبي يستحيل الوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة.

-تحديد الطريقة المناسبة للقياس.

-عملية اتخاذ القرار حيث أن المعيار المناسب والملائم والمتوفر بشكل جيد ودقيق يمكن في الأخير الاعتماد عليه في اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.

وعليه فإن غياب المعايير المحاسبية سوف تؤدي حتما إلى:

-يؤدي بالمنشأة إلى استخدام طرق غير محددة وقد تكون غير سليمة، كما لا يمكن الإشارة إلى الطريقة المتبعة.

-إعداد قوائم مالية يصعب فهمها والاستفادة منها من قبل المستفيدين الداخليين أو الخارجيين.

-اختلاف الأسس التي تعالج الأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة وعليه يصعب على المستثمر الخارجي من المقارنة أو حراسة البدائل.

-صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين.[10]

الفرع الثاني: أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية

[9] حواس صلاح،مرجع سبق ذكره،ص60.

[10] محمودي مختار،مرجع سبق ذكره.

-إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عمليا.

-العمل على تحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين من خلال أعضاء اللجنة، الذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها وأن يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي:

-التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن ذلك.

-إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

-إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام.

-إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية.

-العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المعايير المحاسبية الدولية

لقد بذلت عدة دول وخاصة النامية منها جهودا خاصة عند تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية وهذا تماشيا مع التطورات التي حصلت في العالم وخاصة من الجانب المحاسبي والمالي إلا أنه قد سجلت هناك مزايا وعيوب عند تبني أو تطبيق هذه المعايير.

1- مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

-دخول الدول في أسواق المال العالمية والعربية، فقد سمح تطبيق المعايير الدولية للشركات الأوربية مثلا بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصا بورصة wall steetفي نيويورك وكذلك بدأت بوادر تداول بيني في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج، نظرا لكونها تعتمد عموما على معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية.

-تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي دفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.[11]

[11] بن عيشي بشير، مرجع سبق ذكره.ص06.

-إعادة الثقة بالنسبة للمستثمرين وهو ما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-الشفافية والفعالية في حسابات المؤسسة وهو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية لها ومن ثم اتخاذ القرارات الإستراتيجية اللازمة.

-تحسين تنافسية ونمو المؤسسات.

-الابتعاد عن تقييم الأصول القائم أو الظاهر والتقرب من الحقيقة الاقتصادية الحالية.

-إمكانية المقارنة بين القوائم المالية خاصة بالنسبة للمؤسسات المدرجة في البورصة.

2 – عيوب أو مساوئ استخدام معايير المحاسبة الدولية: تتمثل فيمايلي:

-تحتوي المعايير المحاسبية الدولية على الكثير من الثغرات ونواحي القصور التي تجعلها عاجزة عن معالجة نقاط جوهرية وهامة في الأقطار الملتزمة بتطبيقها.

-ومن أهم القصور التي تعاني منها المعايير المحاسبية تتمثل في كثرة الخيارات أو البدائل التي تسمح بإتباعها سواء في قواعد القياس أو الإفصاح، مما يوفر فرصة واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين ونشأ عن ذلك آثار سلبية مادية تحد من قابلية البيانات المالية للمقارنة.

-إن الحرص الكبير الذي يوليه مدققوا الحسابات نحو الإشارة في تقاريرهم إلى أن البيانات الدولية، يصبح أمرا بل مضمون أو بمعنى بسبب وجود هذا القدر الكبير من البدائل في تطبيق القواعد المحاسبية التي تحتويها تلك المعايير.

-أما فيما يخص المشاكل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبية الدولية، فإن المحاسبية الدولية تهدف إلى استعمال لغة محاسبية مشتركة و إزالة الفوارق والاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية، وهذا يتطلب حصرا للاختلافات الموجودة في القواعد والمبادئ المحاسبية بين الدول، وهذا يطرح مشكلة اختلاف الأنظمة المحاسبية، وكذلك اختلاف نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها ونوعية التقارير التي ترتبط بالشركات ومستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، وطرق وأساليب إعدادها بالإضافة إلى مشكلة اختلاف وتباين طرق المراجعة من دولة إلى أخرى وتباين المعايير من بلد لآخر.[12]

المطلب الرابع:خصائص معايير المحاسبة الدولية:

[12] حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص90-91.

بعد ذكر أهمية وجود المعايير المحاسبية الدولية، لا بد من معرفة الخصائص الواجب توافرها في هذه المعايير حتى تتحقق عدة فوائد من وجودها وهي كالآتي:

-قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية.

-قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما اكسبها نوعية عالية من الجودة.

-غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.[13]

كما أن هناك خصائص أخرى تعتبر أساسية وهي:

***الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي**:يجب أن تكون المعايير متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من مفاهيم وأهداف ومبادئ.

***المرونة**:بسبب عدم ثبات الظروف الخاصة بكل دولة وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فيجب على المعايير المحاسبية أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

***الملائمة**:تعد المعايير من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها. بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الملائمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.

***الواقعية**:يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.[14]

***الحيادية**:يجب أن لا يتم التحيز اتجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.

***المفهومية**:يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات عند إعدادها.

***الانسجام مع الأهداف المحاسبية المالية**:بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

المبحث الثاني: هيئة المعايير المحاسبة الدولية

[13] شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره،ص10.

[14] حسن عبد الكريم سلوم،بتول محمد نوري،دورة المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية،المؤتمر الدولي السابع،جامعة الزرقاء،الأردن.

مثل دور الهيئة خلال الخمسة والعشرين سنة الأولى من عمرها في تنسيق وتوحيد آراء أعضائها من الهيئات الوطنية للمحاسبة، عن طريق اختيار معالجة محاسبية معنية مطبقة في دولة ما، ثم تبني هذه المعالجة وإدخال بعض التعديلات عليها إذا لزم الأمر، والسعي للحصول على قبول دولي لها لكن مع إعادة هيكلة الهيئة أصبح لها الدور التطويري للمعايير.

المطلب الأول: تقديم هيئة معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC)

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي هيئة خاصة مستقلة، تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل منشآت الأعمال ومنظمات الأخرى في التوصيل حول العالم.[15]

فلقد نشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة1973 بمبادرة من الهيئات المحاسبية المهنية لعشرة دول:ألمانيا، استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليابان، المكسيك، ايرلندا، هولندا، بريطانيا.[16]يتكون من تسعة عشر شخصية تسمى (les trustees) مكلفة بتحديد التوجهات الإستراتيجية، التطوير والعمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) واللجنة التقنية الدائمة للترجمة(IFRIC)، وبزيادة عدد المشتركين فيه تم إعطاء صفة التنظيم العالمي (IASC) في الفترة الممتدة من سنة1973 إلى سنة2000 حيث تم إعداد 41 معيار من المحاسبة الدولية (IAS) التي غطت أغلبية المواضيع المحاسبية، فرغم أهمية هذه المعايير إلا أنها لم تطبق في الواقع إلا بنسبة قليلة، فإن أعضاء(IASC) لم يقوموا بإعداد القواعد المحاسبية الوطنية حتى تعطي لهذه المعايير الحظ في التطبيق، وعملية قرر(IASC) التحرر من وصاية المنظمات المهنية والتقرب من هيئات التقييس الوطنية، مما أدى إلى تحويلها أو هيكلتها إلى هيئة مستقلة تدعى بمجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)[17].

ونعرض فيما يلي المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية حتى عام2002.

الجدول رقم 01-01: للمعايير المحاسبية الدولية

رقم	موضوع المعيار	تاريخ الصدور	تاريخ آخر	تاريخ

[15] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص18.

[16] Stéphan brun. Guide d applications des norme IAS/IFRS ;paris ;2005 ;p30.

[17] شناي عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره، ص08.

المعيار			تعديل	النفاذ
01	عرض البيانات المالية	1975	2003	2005
02	المخزون	1975	2003	2005
03	ملغى، حل محله المعياران(27، 28)		ملغى	-
04	ملغى حلت محله المعايير(38.22.16)		ملغى	-
05	ملغى حل محله المعيار(1)		ملغى	-
06	ملغى حل محله المعيار(15)		ملغى	-
07	قوائم التدفق النقدي	1976	1992	1994
08	صافي ربح أو خسارة الفترة، الأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية	1976	2003	2005
09	ملغى حل محله المعيار(38)		ملغى	-
10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	1978	2003	2005
11	عقود الإنشاء	1979	2000	2005
12	ضرائب الدخل		2000	2001
13	ملغى حل محله المعيار(1)		ملغى	-
14	التقارير المالية للقطاعات	1981	1997	1998
15	المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار ثم سحبه الممتلكات والمصانع والمعدات	1977	1989	2005
16	عقود الإيجار	1982	2003	2005
17	الإيراد	1982	2003	2005
18	تكاليف منافع الموظفين	1982	1993	1995
19	محاسبة المنح والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983	2004	2004
20	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	1983	1994	1994
21	اندماج الأعمال ألغي بموجبIFRS3	1982	2003	2005
22	تكاليف الاقتراض	1983		
23	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	1984	1993	1995
24	معيار ملغى حل محله المعياران(39.40)	1984	2003	2005
25	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع القواعد		ملغى	
26	القواعد المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت	1987	1990	1994
27	التابعة	1989	2003	2005

28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	1989	2003	2005
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدلات تضخم مرتفعة	1989	1990	1994
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	1989	1994	1998
31	التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة	1990	2003	2005
32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	1994	2003	2005
33	حصة السهم من الأرباح	1997	2003	2005
34	التقارير المالية المرحلية	1998	1998	1999
35	العمليات المتوقفة استبدل بموجبIFRS5	.	.	.
36	انخفاض قيمة الموجودات	1998	2004	2004
37	المخصصات، الالتزامات والموجودات المحتملة	1998	1998	1999
38	الموجودات غير الملموسة	1978	1999	2004
39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	1986	2005	2005
40	الممتلكات الاستثمارية	1986	2003	2005
41	الزراعة	2000	2003	2003

المصدر: حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها الطبعة الأولى، 2008، ص120.

الفرع الثاني: النموذج الجديد لهيئة معايير المحاسبة الدولية

إن هذه الهيئة عبارة عن امتداد للجنة معايير المحاسبة الدولية التي تم إنشاؤها سنة1973 بموجب اتفاق من طرف ممثلين عن هيئات المحاسبة التي سبق ذكرها.

الشكل رقم01-02: الهيكل التنظيمي الجديدIASC

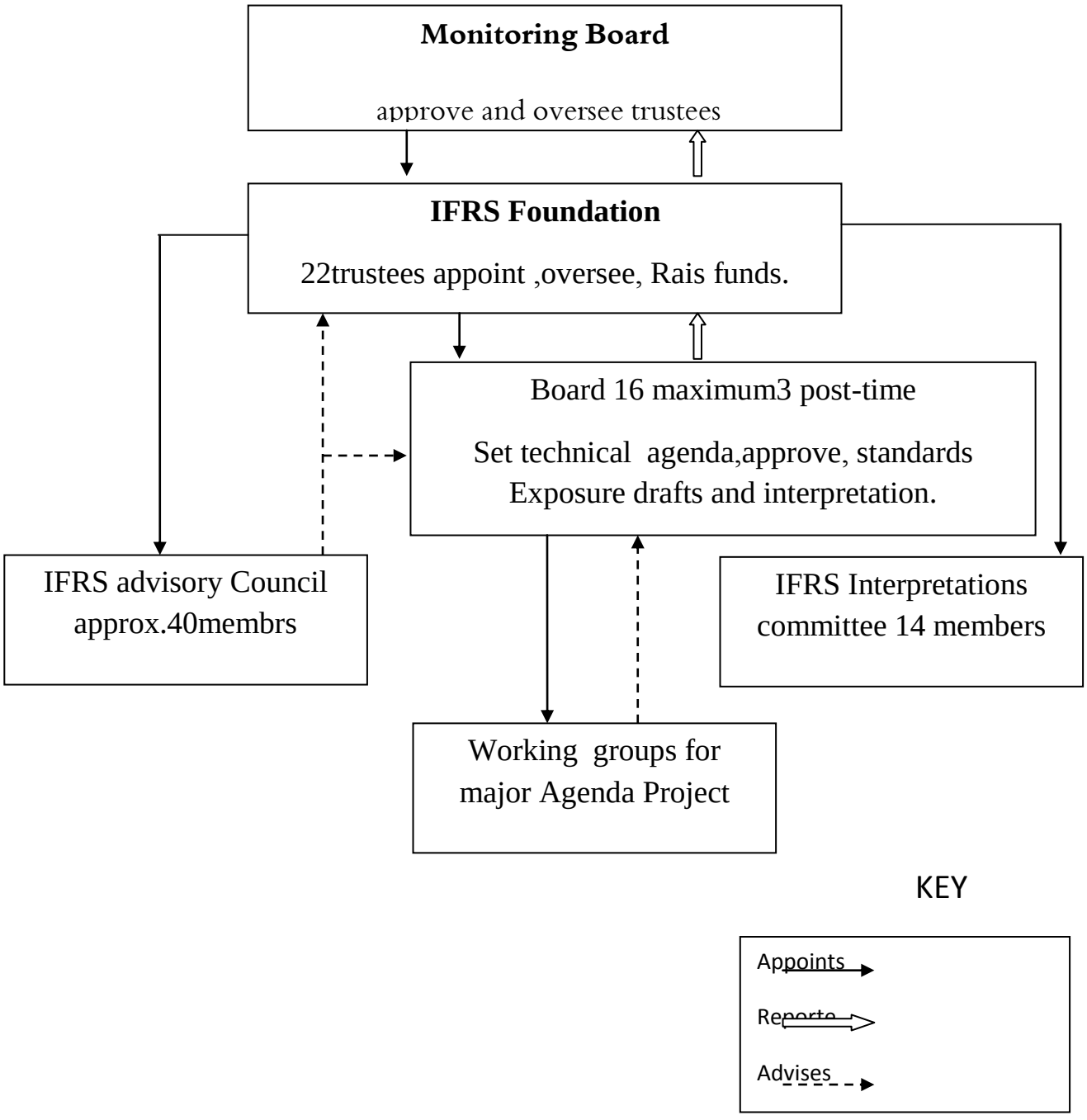

المصدر:أمال مهاوة،مرجع سبق ذكره،ص16.

من خلال الشكل ندرس مختلف الهيئات المكونة له وهي كالآتي:

1-مجلس المراقبة(monitoring Board): تأسس هذا المجلس في فيفري 2009 من أجل المراقبة والإشراف على الأعضاء الإداريين، فالهدف من تأسيسه هو تحقيق تمثيل دولي واسع، ومن بين الأعضاء المكونين لهذا المجلس هي:

-أعضاء من الإتحاد الأوربي.

-أعضاء من الوكالة اليابانية للخدمات المالية.

-أعضاء من هيئة الأسواق الناشئة لمنظمةIOSCO .

-أعضاء من الهيئة التقنية لمنظمةIOSCO.

-رئيس لجنة بازل للرقابة المصرفية عضو ممثل برتبة مراقب

2 -اللجنة التأسيسية للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS-Foundation):

في 01جويلية2010 تم إعادة تسمية هذه اللجنة باسم IFRS-Foundation بعدما كانت تسمى IASC-Foundation ، وهي تتشكل من22عضو يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين.

3 -مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB):

نشأ مجلس معايير المحاسبة الدولية في 06فيفري2001 بعد إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية، يتكون المجلس من 16عضو يتم تعيينهم على أساس خبراتهم وكفاءتهم وهم موزعين كالآتي:

-4أعضاء من آسيا

-4أعضاء من أوربا

-4أعضاء من أمريكا الشمالية

-عضو من إفريقيا وآخر من جنوب أمريكا

-عضوان من كل المناطق الجغرافية بشرط التوازن الجغرافي الكلي.

ومن بين أهم مهام المجلس هي وضع وتحسين معايير المحاسبة المالية للمؤسسات وتشمل مسؤولياته اعتماد مقترحات وطرق وأساليب إعداد المعايير وتعيين لجان التوجه وإقرار مسودة الإعلان ومعايير المحاسبة الدولية النهائية[18].

4- المجلس الاستشاري(IFRS-Advisory council):في جانفي2010 قام المجلسIASB بالمصادقة على إعادة تسمية المجلس الاستشاري للمعاييرSAC باسم المجلس الاستشاري للمعايير الدولية للتقارير المالية،فهي هيئة تتكون من 40 عضو ممثلين لأصول وكفاءات مختلفة ومتنوعة من القارات الستة حيث يتمثل دورها فيما يلي:

-إبداء الرأي للمجلس عن القرارات المرتبطة بالمستجدات.

[18] أمال مهاوة، مرجع سبق ذكره، ص18.

-إعلام المجلس برؤى الهيئات والخواص المنتمين للهيأة الاستشارية فيما يخص المشروعات العامة للتقييس.
-إعلام ونصح المجلس والمنظمة في مجالات أخرى.[19]

5- لجنة تفسيرات المعايير الدولية(The IFRS Interpretations committee):عرفت إلى غاية2002 باسم اللجنة الدائمة للترجمة(SIC)، وخلال الفترة الممتدة ما بين 2002 وجانفي2010 عرفت باسم اللجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية(IFRSIC)حيث أنها تتكون من 14عضو من دول مختلفة. وفي جانفي2010 قام المجلس بالمصادقة على إعادة تسميتها باسم لجنة تفسيرات المعايير الدولية[20]، حيث أنها تجتمع مرة كل شهرين ويتمثل دورها في:

- الترجمة والتعليق وتقييس معايير المحاسبة الدولية ضمن نطاق الإطار ألمفاهيمي(IASB) وذلك من أجل ضمان التطبيق المتجانس للمعايير.
- تقدم التفسيرات والحلول التطبيقية.
- ففي2001 كل شيء فقد كان اسم اللجنة (IASC) وأصبح اسمها(IASB)أي مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذلك كل المعايير الصادرة بعد هذا التاريخ أصبحت تسمى(IFRS) بدلا من(IAS)[21]، بحيث في بداية2005 كانت بداية تطبيق(IFRS) في الإتحاد الأوربي.

الفرع الثالث: تصنيف المعايير الدولية

[19] شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص12.

[20] أمال مهاوة، مرجع سبق ذكره، ص19.

[21] Stéphan brun. Guide d applications des norme IAS/IFRS ;paris ;2005 ;p31.

لقد تم تصنيف المعايير إلى خمسة أصناف أساسية وهي كالآتي:

الجدول رقم02-01:يبين تصنيف المعايير الدولية.

الصنف الأول:عرض القوائم المالية

ويشتمل على المعايير التالية:

رقم	المعيـار	N : IAS	N : IFRS
01	عرض القوائم المالية	1	/
02	قوائم التدفق النقدي	7	/
03	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	8	/
04	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة	/	1

الصنف الثاني:قياس بنود القوائم المالية:

ويشتمل على المعايير التالية:

الرقم	المعيـار	N :IAS	N :IFRS
01	المخزون	2	/
02	عقود الإنشاء	11	/
03	الأصول الثابتة واهتلاكاتها	16	/
04	الإيراد	18	/
05	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	20	/
06	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	21	/
07	تكلفة الاقتراض	23	/
08	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي	17	/
09	الأصول غير ملموسة	38	/
10	ضرائب الدخل	12	/
11	الأدوات المالية، الاعتراف والقياس	39	/
12	المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة	37	/
13	اضمحلال قيمة الأصول	36	/
14	منافع التقاعد	19	/
15	المدفوعات على أساس الأسهم	/	2

الصنف الثالث:الإفصاحات:

ويشتمل على المعايير التالية:

رقم	المعيـــار	N :IAS	N :IFRS
01	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	10	/
02	الإفصاح عن الأحداث ذات العلاقة	24	/
03	المحاسبة والتقرير عن نظم منافع التقاعد	26	/
04	نصيب السهم من الأرباح	33	/
05	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	32	7
06	التقارير المالية المرحلية	34	/
07	التقارير القطاعية	14	8
08	التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح	29	/
09	الأصول غير المتداولة المحازة بغرض البيع والعمليات غير المستمرة	/	5

الصنف الرابع:القوائم المجمعة

ويشتمل على المعايير التالية

رقم	المعيـــار	N :IAS	N :IFRS
01	القوائم المالية المجمعة والمنفصلة	27	/
02	الاستثمار في شركات شقيقة	28	/
03	حصص الملكية في المشروعات المشتركة	31	/
04	اندماج منشآت الأعمال	/	3

الصنف الخامس:الصناعات المتخصصة

ويشتمل على المعايير التالية:

رقم	المعيـــار	N :IAS	N :IFRS
01	الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة	30	/
02	الاستثمار العقاري	40	/
03	الزراعة	41	/
04	التنقيب عن وتقييم للموارد التعدينية	/	6
05	عقود التأمين	/	4

المصدر: سالمي محمد الدينوري، مرجع سبق ذكره، ص 63.

المطلب الثاني: دور الهيئات الدولية في إعداد المعايير المحاسبية.

لقد كان هناك عدة منظمات ولجان دولية اهتمت بالتوافق الدولي للمحاسبة وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، فكان هناك من اهتم بالموضوع على المستوى العالمي وبعضهم على المستوى الإقليمي.

الفرع الأول:المنظمات العالمية:

وهي تمثل المنظمات التي تنشط على مستوى دولي وتشرف عليها هيئات دولية منها:

***منظمة الأمم المتحدة**:لقد اهتمت الأمم المتحدة بالمحاسبة والتقارير المالية وهذا يعكس اهتمامها بالشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، وكان سبب هذا الاهتمام هو الحاجة إلى تطوير وتحسين التقارير المالية، فقد أوصت على ضرورة تكوين مجموعة من الخبراء في المعايير والتقارير الدولية للمحاسبة للنظر في وضع نظام دولي للتقارير المحاسبية الموحدة ولقد قدم فريق من الخبراء اقتراح للهيئة الخاصة للشركات العامة في عدة دول سنة1978 بإنشاء فريق عمل خاص لهذا الغرض مكون من خبراء حكوميين، فلقد تكون هذا الفريق من34مندوب يعمل في هيئة دولية تعنى بدراسة مسائل المحاسبة.

***منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**:لقد توجت جهود الأمم المتحدة بظهور هذه المنظمة التي أسست سنة1960، وتتكون من 24دولة، تعمل هذه المنظمة على تلاقي أعضاء الدول الرسميون حتى يناقشون المشاكل التي تواجههم ويحاولون وضع سياسة للتوافق في المجالات الدولية الحرجة، كما أنها تهدف إلى تشجيع التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، وفي سنة1985 عقدت المنظمة ندوة حول توافق المعايير المحاسبية الدولية من الدول الأوروبية والأمم المتحدة والمنظمة الإفريقية للمحاسبة ومستخدمين آخرين حضروا الندوة، وقد تم التأكد في هذه الندوة على دور لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

وكذلك أكدت على أهمية كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الإلحاح على المنظمات الواضعة للمعايير المحاسبية بأن تمتثل إلى معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية.[22]

الفرع الثاني :المنظمات العالمية الخاصة

[22] ثناء القباني، المحاسبة الدولية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2002-2003،ص08.

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAS:لقد لعبت العديد من المنظمات الدولية دورا أساسيا في إنشاء هذا الاتحاد بداية مع عام1904، عندما تأسس أول مؤتمر دولي للحسابات بهدف تبادل الأفكار بين المحاسبين من دول مختلفة، ثم جاء المؤتمر العاشر عام1970 المنعقد بسيدني(استراليا) والتي كانت جهوده مثمرة باتجاه توحيد المعايير على المستوى العالمي، وتم تشكيل لجنة دولية لتنسيق مهنة المحاسب ولكن في سنة1977 تم إلغاء هذه اللجنة واستبدالها بالاتحاد الدولي للمحاسبين وتهدف هذه الأخيرة إلى تطوير معايير قواعد السلوك المهني، ومن أهم الأهداف التي كلفت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين بتحقيقها وهي:

-اقتراح وتطوير معايير وأدلة المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني.

-تقييم وتطوير أساليب المحاسبة الإدارية.

-تقوية العلاقات مع مختلف الفئات التي تستخدم القوائم المالية.

-التنظيم والإشراف على الاجتماعات الدولية لأعضاء الاتحاد وكذلك إصدار الدوريات كوسيلة لتبادل الآراء والأفكار بين المهتمين بمهنة المحاسبة.

-تشجيع الراغبين في الانضمام إلى الاتحاد والمشاركة في نشاطاتها والتعرف بها.

الفرع الثالث: المنظمات الإقليمية الخاصة.

***المؤتمر المحاسبي الأمريكي:**

منذ سنة 1949 تم انعقاد عدة مؤتمرات وتكوين مجموعة من اللجان تم إنشاؤها خلال حياة مؤتمر المحاسبة الأمريكي وهو أحد هذه اللجان يهتم بالمصطلحات الفنية، وكان من أهدافها توحيد المصطلحات في أمريكا ووضع معجم للمصطلحات المحاسبية باللغة الانجليزية والاسبانية والبرتغالية، وكان هناك لجنة فرعية أخرى تهتم بالمبادئ والمعايير المحاسبية.

***اتحاد المحاسبين الأوربيين:**

تكونت هذه المنظمة سنة1951 بعد فشل منظمة الأمم المتحدة بإنشاء معهد دولي للمحاسبة، فأنشأت منظمة أوروبية تتكون من عضوية المنظمات المهنية للمحاسبة لأكثر من20دولة ومن أهدافه تسهيل تبادل الآراء ومتطلبات دخول المهنة إلى دول الأعضاء، ويجتمع الاتحاد مرة كل ثلاثة أو أربعة سنوات، وكان أول مؤتمر له سنة1953 تحت عنوان التوحيد المحاسبي والتكامل الاقتصادي.

وفي عام1966 بدأ بإصدار مجلة الاتحاد الأوربي حيث أنها ساعدت في تقليص الاختلافات المحاسبية بين الدول الأعضاء، وبالرغم من أنها عاشت أكثر من ثلاثين سنة لكن تأثيراتها كانت قليلة أو بالأحرى ضعيفة.

***جمعية جنوب شرق آسيا لاتحاد المحاسبين:**

تأسست من الهيئات المحاسبية سنة1977في رابطة دول جنوب شرق آسيا والتي كانت عندئذ (اندونيسيا، سنغافورة ماليزيا، الفيليبين وتيلندا)، وكان أول مؤتمر لها عام1978، وفي عام1979 أصدرت أول معايير للمحاسبة، وفي 1980 أصدر أول معايير للمراجعة، وتعتبر جهود مكملة للجهود التي تقوم بها لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

والاتحاد الدولي للمحاسبين لوجهات نظر بلدان جنوب شرق آسيا في وضع المعايير الدولية للمحاسبة من قبل هاتين المجموعتين وتعمل على تعديلها بما يتلاءم واحتياجاتها الخاصة للدول الأعضاء للاتحاد بالإضافة إلى ذلك فإنها تهتم بتطوير قانون يتعلق بسلوكيات المهنة الممكن أن تطبق بالدول الأعضاء.

***اتحاد محاسبي آسيا والمحيط الهادي:**

تأسس الاتحاد سنة1957 من أكثر من28هيئة محاسبية ل20دولة بهدف تطوير مهنة محاسبية إقليمية ويعمل الاتحاد مع لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين في تسهيل مهمة وضع معايير محاسبة دولية مقبولة قبولا عاما وكذلك أخذ ظروف البلدان الأعضاء بعين الاعتبار عند صياغة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

المطلب الثالث: موقف الهيئات الدولية من تطبيق معايير المحاسبة الدولية

لقد كان للهيئات الدولية والتي من أهمها المنظمة الدولية للبورصات العالمية، الاتحاد الأوربي، هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية دورا حاسما في تعميم تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال استراتيجيات التوحيد المحاسبي الوطني الذي اعتمدته معظم الدول والقائم على التبني أو التقارب مع معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول:المنظمة الدولية للبورصات العالمية(IOSCO)

بعد مشاركة فعلية أولية للمنظمة الدولية للبورصات العالمية(IOSCO) مع المجلس(IASB) سنة1987 أصدرت المنظمة سنة1989 تقريرا أوضحت فيه أن عملية القيد والاستثمار خارج الحدود الإقليمية يمكن تسهيلها عن طريق إعداد معايير محاسبية دولية وقد وافقت المنظمة(IOSCO) سنة1995 على الإتمام الناجح لخطة عمل المجلس التي تتضمن إعداد مجموعة كاملة من المعايير من أجل اعتمادها.

حيث أن نقطة الالتقاء بين كل من (IOSCO) والمجلس(IASB) حيث الأول كانت رغبته في إيجاد معايير محاسبية معترف بها لاستخدامها عند إعداد متطلبات القيد والتداول لاعتبارها مسؤولة عن حماية الاستثمارات وتنظيم عمليات القيد الخارجي، أما فيما يخص رغبة المجلس في البحث عن ما يلزم المؤسسات بتطبيق المعايير، كان الدافع الأساسي وراء الجهود المبذولة من طرف المنظمتين التي أحدثت تغييرات جذرية في المعايير المحاسبية الدولية،

كما أدت إلى تطوير اللجنة نفسها من خلال إعادة بناء هيكل صناعة المعايير الدولية وانتهت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية.[23]

الفرع الثاني:الاتحاد الأوربي

لقد اجتمعت ستة دول أوربية(فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا وإيطاليا) في18 أفريل1951 لتأسيس أول مجمع أوربي، وقد سعى منذ نشأته إلى وضع دليل محاسبي موحد باعتباره وسيلة لتوافق الممارسات المحاسبية بين الدول الأعضاء، كما قام بتشكيل مجموعة استشارية أوروبية للتقارير المالية(EFRAG) في جوان2001 من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

-المشاركة في وضع المعايير لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

-توفير خبرات بشأن كيفية استخدام هذه المعايير داخل أوربا.

الفرع الثالث: هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة(SEC)

لقد كان السبب الأساسي لإنشاء هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة من قبل الكونجرس سنة1934، وهي الأزمة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية بنيويورك(NYSE) في الولايات المتحدة، لتكون هذه الهيئة مسؤولة عن القوانين الخاصة بالاستثمارات وتبادل الأوراق المالية في البورصة حتى تضمن تقارير مالية صافية من قبل المؤسسات المعنية.

فالدور الأساسي الذي تلعبهSEC في حماية مستثمريها، يفرض عليها القيام بالرقابة على المؤسسات، حسب هذه الهيئة هناك مؤسسات أجنبية كثيرة مسجلة في البورصات الأمريكية لا تعد القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الأمريكية، مما شكل على المستثمر الأمريكي عبئا في قراءة وتحليل ومقارنة القوائم المالية،وفي هذا الصدد شجعت الهيئة المؤسسات الأجنبية على تبني معايير المحاسبة الدولية بدلا من الاعتماد على معاييرها الوطنية.

المطلب الرابع: آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.

لقد كان خيار الجزائر بشأن إعداد نظام ومعايير تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية قد تطلب جهود كبيرة وهذا للتكيف مع محتوى معايير المحاسبة الدولية وتطبيقه من طرف المؤسسات، حيث اعترى هذا الخيار العديد من الصعوبات خصوصا بعد تشبع المحاسبين والمهنيين الجزائريين للمخطط المحاسبي الوطني لحوالي32سنة، بالإضافة إلى التباعد المطروح بين النظام الجديد والعديد من التشريعات والقوانين لاسيما الجبائية، ما أوجد العديد من الصعوبات عند تطبيقه، وهذا ما تبين عند تأخر الجزائر في تبنيه حتى سنة2010.

[23] أمال مهاوة، مرجع سبق ذكره، ص26.

إن اندماج البيئة المحاسبية الجزائرية بالبيئة المحاسبية الدولية أدى كذلك إلى إبراز العديد من الضغوطات على المهنة المحاسبية للإطلاع على ما هو قادم، ولا بد أن يكون لهذه المهنة أصول وقواعد التي تشكل إطار عام يساعد في إعداد التقارير المالية بناء على معايير محاسبية دولية، ولقد تجمعت هذه المعايير المحاسبية تدريجيا لمعالجة ما هو قائم .

ولهذا السبب عملت الكثير من الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي من أكاديميين ومهنيين وكذلك الهيئات العالمية المهتمة بالمجال المحاسبي على مراعاة واقع الاقتصاد الجزائري من خلال التطبيق،وهذا لتحقيق التوافق والتقارب بين ما هو جديد وما هو مطبق في الجزائر.

الفرع الأول:المؤسسات المهتمة بالمحاسبة في البيئة الجزائرية

***المؤسسات الأكاديمية والعلمية:**

وتتمثل في أقسام المحاسبة في الجامعات الجزائرية، والمؤسسات العلمية سواء كانت حكومية أو خاصة وكذلك المراكز العلمية والمهنية الأخرى.

***المؤسسات المهنية:**

وهي التي تهتم بالمحاسبة من جانب مهني بحث ومنها:

المجلس الوطني للمحاسبة، بورصة الجزائر، وزارة المالية، وزارة الصناعة والتجارة، بنك الجزائر.

***المؤسسات العملية:**

حيث أنها تهتم من زاوية عملية وتطبيقية وتقوم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومنها:

الشركات التابعة للقطاع العام، الشركات الخاصة، مؤسسات أخرى وشركات ذات مسؤولية محدودة، شركات الأشخاص...الخ.

الفرع الثاني: آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المؤسسات الجزائرية

***الآثار الايجابية:**

لقد ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد المتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية في العديد من المزايا منها:

-إعطاء أولية للمستثمرين من خلال:

***أولا: أولية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:**

إن القانون المحاسبي الجزائري يعتمد عموما على شكل العملية عند تحديد إدماجها في الحسابات، ولكن المعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى تجاوز المظاهر الجبائية وإلى وصف الواقع الاقتصادي محل العمليات الاقتصادية،ولذلك فإن بعض الأصول المجسدة في الأوراق المالية أو المسجلة بطرق استعجاليه في مواضيع منفصلة عن المؤسسة يجب إدماجها حسب الحالات في الميزانية.

***ثانيا: التكلفة التاريخية والقيمة العادلة:**

إن مبدأ القيد وفق التكلفة التاريخية يفقد مكانته لصالح مبدأ القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية وهو إلى حد بعيد نتيجة لأولوية الجوهر على الشكل.

***ثالثا: أولوية الميزانية على حساب النتيجة:**

حيث أن مراجعةIAS/ IFRS تعتمد على منح الأولوية لتحديد مفاهيم الأصول والخصوم، وتقاس النتيجة كتطور للأموال الخاصة المعاينة بين الإغلاق والفتح

-إصدار تقارير تراعي معدل التضخم سيكون لها الأثر على العائدات غير الطبيعية أثناء فترة الإعلان عن الإيرادات السنوية.

الآثار السلبية:

-وضعية الشركات الجزائرية غير المسعرة في البورصة: والتي لا تستفيد من مزايا التطبيق حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل أعباء نتيجة لصعوبة تطبيقه.

-ضوابط النظام المحاسبي الوطني: خاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق.

-الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية مقابل الأخبار بتأثير التغيير على النتيجة وكذا الوسائل والجهود المبذولة لإنجاح التغيير.

-إن تطبيقه يحتاج إلى تأطير ذوي خبرة عالية يمكن الشريحة العاملة في المجال المحاسبي من أخذ كم هائل من المعرفة والتقنيات الحديثة للتطبيق الميداني بالإضافة إلى هذا وجوب تكوين المزيد من المحاسبين.

-ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل.

-النظام السياسي وميزان الملكية بين القطاع العام و القطاع الخاص: تلعب الشركات الحكومية دورا مهما في تطوير الاقتصاد في الجزائر، وتختلف طريقة إعداد التقارير المالية في القطاع الخاص عنها في القطاع العام خصوصا في الجزائر حيث يخضع الاقتصاد فيها لسيطرة الدولة، كما نرى التأثير الحكومي على عملية إرساء المعايير يميل إلى أن يكون أقوى بكثير مما هو عليه الحال في البلدان الأخرى.

-النظام الضريبي: في بعض الحالات قد يكون للنظام الضريبي وما يرافقه من تشريعات أثر لا يستهان به على تطوير معايير المحاسبة الدولية.

- طرح أسهم في الأسواق الخارجية: إن الحاجة إلى جذب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر يستدعي أن يكون هناك نظام مقبول لتقديم إقرارات البيانات المالية وأحيانا قد يكون هناك حوافز أكبر على تطوير المعايير المحاسبية.[24]

خلاصة الفصل الأول:

[24] بن عيشي بشير، مرجع سبق ذكره، ص18.

إن توافق وتطبيق البيئة الجزائرية والبيئة الدولية في مجال المعايير المحاسبية الدولية له منافع عديدة وفوائد، وأمام الصعوبات التي ترتب عليه نتائج وانعكاسات قد تكون إيجابية أو سلبية إلا أنه الجانب السلبي أكثر ميلا في البيئة الجزائرية التي لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه البيئات الدولية المتقدمة، حيث أنه لا يمكن للمؤسسات أن تساير التطور وتضمن سوقا لها إلا بتنظيم عملية المعايرة، وذلك من حيث المنتجات ومستوى الخدمات المقدمة، ووسائل وتقنيات الإنتاج المستعملة وإعداد برامج وهيكلة واضحة لمتابعة ما يحدث على الصعيد الدولي، وعلى مستوى المعايير المحاسبية الدولية ينبغي على المؤسسات أن يكون لديها تمثيل في مجلس معايير المحاسبة الدولي وذلك حتى تطرح المشاكل الموجودة في مجال المحاسبة.

الفصل الثاني:

التدفقات النقدية حسب

المعيار المحاسبي الدولي السابع

IAS7

تمهيد الفصل الثاني:

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات يمكن أن يستفيد منها كل من المستثمرين والدائنين والإدارة وغيرهم من المستفيدين في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار، فقد كانت تقتصر هذه القوائم ولمدة طويلة على قائمتي الدخل والمركز المالي، حيث أن هاتين القائمتين فشلتا في تقديم المعلومات اللازمة وأجوبة شافية للتساؤلات والاستفسارات الخاصة بكيفية حركة الأموال في المؤسسة وللإجابة على هذه الاستفسارات كان لا بد من ظهور قائمة توفر بشكل صريح ومباشر البيانات المتعلقة بحركة هذه الأموال المستثمرة في المؤسسة وهذه القائمة هي قائمة التدفقات النقدية (Cash flow statement).

المبحث الأول:عموميات حول التدفقات النقدية

يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل:النقدية والنقدية المعادلة والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويعرض المعيار شكلا لقائمة التدفقات النقدية الموزعة إلى الأنشطة الثلاث المذكورة سلفا.

المطلب الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية والهدف منها

الفرع الأول:تعريف قائمة التدفقات النقدية

علينا أولا تعريف بعض المصطلحات الموجودة في هذا المعيار:

النقدية:هي النقدية في الخزينة والصندوق بالإضافة إلى الودائع الجارية(تحت الطلب) في البنوك أو المؤسسات المالية[1].

ما في حكم النقدية:هي الاستشارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلا مثل: الأوراق التجارية، أذون الخزانة كما يمكن تسميتها بالنقدية المعادلة.

التدفقات النقدية:هي التدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة.

وتعتبر التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية التي يوليها المستخدمون أهمية خاصة لما تحتوي عليه من معلومات تساعد فهم محتوى القوائم الأخرى[2].

حيث بدأ الالتزام بإعداد واستخدام قائمة التدفقات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1987 بصدور المعيار(95)من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي(FASB)، حيث أن في رأي المجلس هذه القائمة تقدم معلومات مفيدة حول أنشطة المشروع في الحصول على نقدية، وفي سنة1992أصدرت اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية.[3]

-وعليه يمكن تعريف قائمة التدفقات النقدية على أنها كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة وهذا بعد إصدار للمعيار المحاسبي السابع(7)، حيث أن هذه القائمة ترتكز على أمرين:

---

[1] طارق عبد العال حمادة، موسوعة المحاسبة الدولية، الجزء2،الدار الجامعة،2003/2002،ص144.

[2] وجدي حامد حجازي،تخطيط وإدارة السيولة النقدية،دار التعليم الجامعي،2010،ص93.

[3] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة،تحليل القوائم المالية(مدخل نظري وتطبيقي)،دار المسير عمان الأردن،طبعة1،2006،ص196.

الأول: أنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.
الثاني: أنه يتم تبويب القائمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل.

كما أنها تعتبر حلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العمومية، حيث أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد، لذلك صنفت ضمن القوائم الأساسية في التحليل المالي الحديث، حيث يمكن للإدارة أن تستعملها للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية، كما يمكن للمستثمرين والدائنين أن يستخدموها لتقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروتهم أو الالتزام بحقوقهم [1].

-وتعرف كذلك بأنها تلك الكشوفات المالية المعنية ببيان الفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج من عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة وتساعد في التعرف على الأوضاع المالية للمشروع [2].

*نطاق المعيار:
-يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لبياناتها المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية عنها.
-يهتم مستخدمو البيانات المالية للمنشأة بمعرفة كيفية قيامها بتوليد واستخدام النقدية وما يعادلها وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشآت المختلفة، وكما إذا كانت النقدية يمكن النظر إليها على أنها المنتج النهائي للمنشأة، وبناء على هذا المعيار يتطلب قيام كافة المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية.
-يحل هذا المعيار محل المعيار الخاص بقائمة التغيرات في المركز والذي أصدر في يوليو1977.

[1] بن مالك عمار،المنهج الحديث المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة،2011/2010،ص25.
[2] دريد كامل آل شبيب،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة،الطبعة الأولى، 2007، الأردن، ص120.

الفرع الثاني: الهدف من قائمة التدفقات النقدية

يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات من التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، حيث أن الهدف الرئيسي من إعدادها هو تزويد المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذه القائمة يمكن تحقيق الأهداف التالية:

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستشارية والتمويلية على أساس نقدي.
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية.
- مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تقييم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها، وفي توفير احتياجاتها النقدية من التمويل الخارجي.
- الإفصاح عن العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية.[1]

المطلب الثاني:عرض العناصر الأساسية للتدفقات النقدية وخطوات إعداد القائمة

الفرع الأول: العناصر الأساسية للتدفقات النقدية

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة وهي:التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج.

ويمكن إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأنشطة الثلاث على النحو التالي:

1الانشطة التشغيلية:

يكسب هذا القسم من قائمة التدفقات النقدية أهمية خاصة، حيث تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط في المنشأة، لذا فإنها تضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية[2]،

كما أنها تمثل العمليات الرئيسية للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع كما أنها من أهم مؤشرات التدفقات النقدية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لأنها توضح قدرة عمليات الشركة على توليد النقدية لحملة أسهمها و دائنيها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي.[3]

ونلاحظ من خلال الجدول التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية

---

[1] وجدي حامد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص94.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة،مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية،أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية،دار الجامعة،2004،ص265.

الجدول رقم02- 03: يبين كشف التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية

البيانـات	المبلـغ
صافي الربح (الدخل)	******
قسط الاستهلاك السنوي	******
التغيرات في الموجودات والمطلوبات المتداولة	******
التغير في المدينون	******
التغير في الدائنون	******
التغير في المصاريف المستحقة	******
التغير في أوراق الدفع	******
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	******

المصدر:عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة،دار البازوزي، عمان ، الأردن،2008،ص28.

2-الأنشطة التمويلية:

وهي التي ترتبط مباشرة بتمويل لنشأة نفسها، وأيضا متعلقة بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم [1].

ويمكن القول أن قائمة التدفقات للأنشطة التمويلية تتضمن كل التدفقات الداخلة والخارجة للمنشأة، المتعلقة بمصادر التموين الداخلية لحقوق الملكية ومصادر تمويل خارجية.

والجدول التالي يبين العناصر المكونة للتدفقات النقدية للأنشطة التمويلية.

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، 2004، ص156.

الجدول رقم02-04:يبين قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية:

البيانـــات	المبلـــغ
-إصفاء المديونية	******
+الإيراد من بيع الأدوات(مديونية طويلة الأجل)	******
-مقسوم الأرباح لحملة الأسهم العادية	******
-شراء الأسهم العادية	******
+الإيراد من بيع الأسهم العادية الجديدة	******
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	******

المصدر: عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص29.

3-الأنشطة الاستثمارية:

وتشمل الاستحواذ التصرف في الأصول طويلة الأجل كالعقارات والآلات والتجهيزات والديون وأدوات حقوق الملكية(من أسهم وسندات) في المنشآت الأخرى[1].

كما أنها تضم الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل ويكون الجدول الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية على النحو التالي:

الجدول رقم02-05 : يبين التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية:

البيانـــات	المبلـــغ
-شراء الموجودات الثابتة	******
+بيع الموجودات الثابتة	******
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	******

المصدر: عدنان تاية، أرشد فؤاد التميمي،مرجع سبق ذكره،ص28.

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير، مرجع سبق ذكره، ص154.

حيث أنه يمكن القول أن:

-ارتباط أنشطة التشغيل بالصفقات التي تؤدي إلى وجودها في الدخل.

-ارتباط أنشطة الاستثمار بتحليل حسابات الأصول طويلة الأجل.

-ارتباط التمويل بحسابات الخصوم طويلة الأجل وحسابات حقوق الملكية.[1]

كما يمكننا تبويب قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي والمتمثلة في الجدول.

الجدول رقم02-06:تبويب قائمة التدفقات النقدية.

نوع التدفقات	الأنشطة الرئيسية		
	التشغيلية	التمويلية	الاستثمارية
التدفقات النقدية الداخلية Cash inflows	-متحصلات العملاء -متحصلات من المبيعات النقدية -متحصلات فوائد و توزيعات الأرباح	-الحصول على قروض طويلة الأجل -إصدار سندات -إصدار أسهم	-تحصيل قروض سبق منحها للغير -بيع استثمارات طويلة الأجل -بيع أصول ثابتة
التدفقات النقدية الخارجة Cash outflows	-مدفوعات للموردين -مدفوعات عن مشتريات نقدية -مدفوعات عن مصروفات -مدفوعات الضرائب	-سداد قروض طويلة الأجل -رد أو سداد السندات -سداد توزيعات الأرباح	-منح قروض للغير -شراء الاستثمارات طويلة الأجل (الأسهم والسندات لشركات أخرى) -شراء أصول ثابتة

المصدر: من إعداد الطالبة

*ويمكن تلخيص الأنشطة والبنود المتعلقة بها من خلال ما يلي:

أنشطة التشغيل:-قائمة الدخل.

-الأصول المتداولة فيما عدا النقدية.

-الخصوم المتداولة.

أنشطة الاستثمار:-الأصول غير المتداولة(طويلة الأجل)

[1] طارق عبد العال حماد،التقارير المالية،مرجع سبق ذكره،ص251،252.

أنشطة التمويل:-الخصوم غير المتداولة(طويلة الأجل)

-حقوق الملكية.[1]

*وتظهر من خلال الشكل التالي لقائمة التدفقات النقدية المختصرة.

الشكل رقم02- 03:الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(+)أو(−)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(+)أو(−)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
=
صافي الزيادة أو النقص في النقدية
+
رصيد النقدية في بداية الفترة
=
رصيد النقدية في نهاية الفترة

المصدر: وجدي حامد حجازي.مرجع سبق ذكره،ص98.

الفرع الثاني:مزايا تحليل قائمة التدفقات النقدية بعد تبويبها إلى الأنشطة الثلاثة

1-التدفقات النقدية من التشغيل:

يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا، وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو استخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية أو سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو سداد القروض، كما تستخدم كمؤشر على صدق الربحية، فصافي التدفق السالب يشير إلى أن عمليات التشغيل مستخدم للنقدية وليست منتجة للنقدية كما هو في الظروف العادية كذلك تؤدي التدفقات النقدية السالبة المصاحبة لوجود صافي الربح إلى الحكم على أن الربح من نوعية رديئة، كما تشير أيضا إلى أن المنشأة في حاجة ماسة إلى تدبير نقدية من أنشطة الاستثمار عن طريق بيع أصول ثابتة أو تصفية استثمارات مالية، أو الحصول على نقدية من خلال أنشطة التمويل مثل: الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة.

[1] طارق عبد العال حماد،التقارير المالية،مرجع سبق ذكره،ص253.

2- التدفقات النقدية من الاستثمار:

تستخدم كمؤشر لاحتمالات النمو والانكماش المستقبلية، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات زيادة في الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة أو زيادة الاستثمارات المالية، والعكس إذا وجدت صافي التدفق النقدي موجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن المنشأة تلجأ إلى تسييل أصولها الثابتة واستثماراتها المالية.

3-التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

تستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توافر واستخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض ومدى قيام المنشأة بإجراء توزيعات الأرباح على المساهمين.[1]

الفرع الثالث:خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يمكن إعداد القائمة بطريقتين، إذ يتم إعداد التدفق النقدي على أساس مبدأ المقارنة بين أرصدة عناصر الميزانية في بداية المدة مع الرصيد نفسه في نهاية المدة وتأثير هذه العناصر على النقد، ويمكن حساب قائمة التدفق النقدي من خلال معرفة العلاقة بين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال السنة المالية المطلوبة.[2]

مع الاعتماد على ثلاثة مصادر وهي:

*ميزانية عمومية مقارنة عن فترتين متتاليتين بما يسمح بمعرفة التغير في عناصرها.

*قائمة الدخل للفترة الحالية.

*بيانات إضافية أخرى.[3]

حيث يقوم المحاسب بعد تجميع هذه المعلومات بإتباع الخطوات التالية لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

-إيجاد التغير في النقدية: ويكون ذلك من خلال رصيد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها.

-رصيد التغيرات في بنود الميزانية العمومية: يتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية العمومية سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.

-احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي: وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في إعداد القائمة سواء كانت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

-احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية: حيث يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة ضمن كل نشاط.

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سبق ذكره،ص256.

[2] دريد كمال آل شبيب،مرجع سبق ذكره،ص124.

[3] وجدي حامد حجازي،مرجع سبق ذكره،ص101.

-استخراج صافي التدفقات النقدية: يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها في أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.[1]

المطلب الثالث:إعداد التقارير عن التدفقات النقدية

الفرع الأول: التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

يجب على المنشأة التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفق إحدى الطريقتين:

- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

والموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 02- 04: يوضح الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص201.

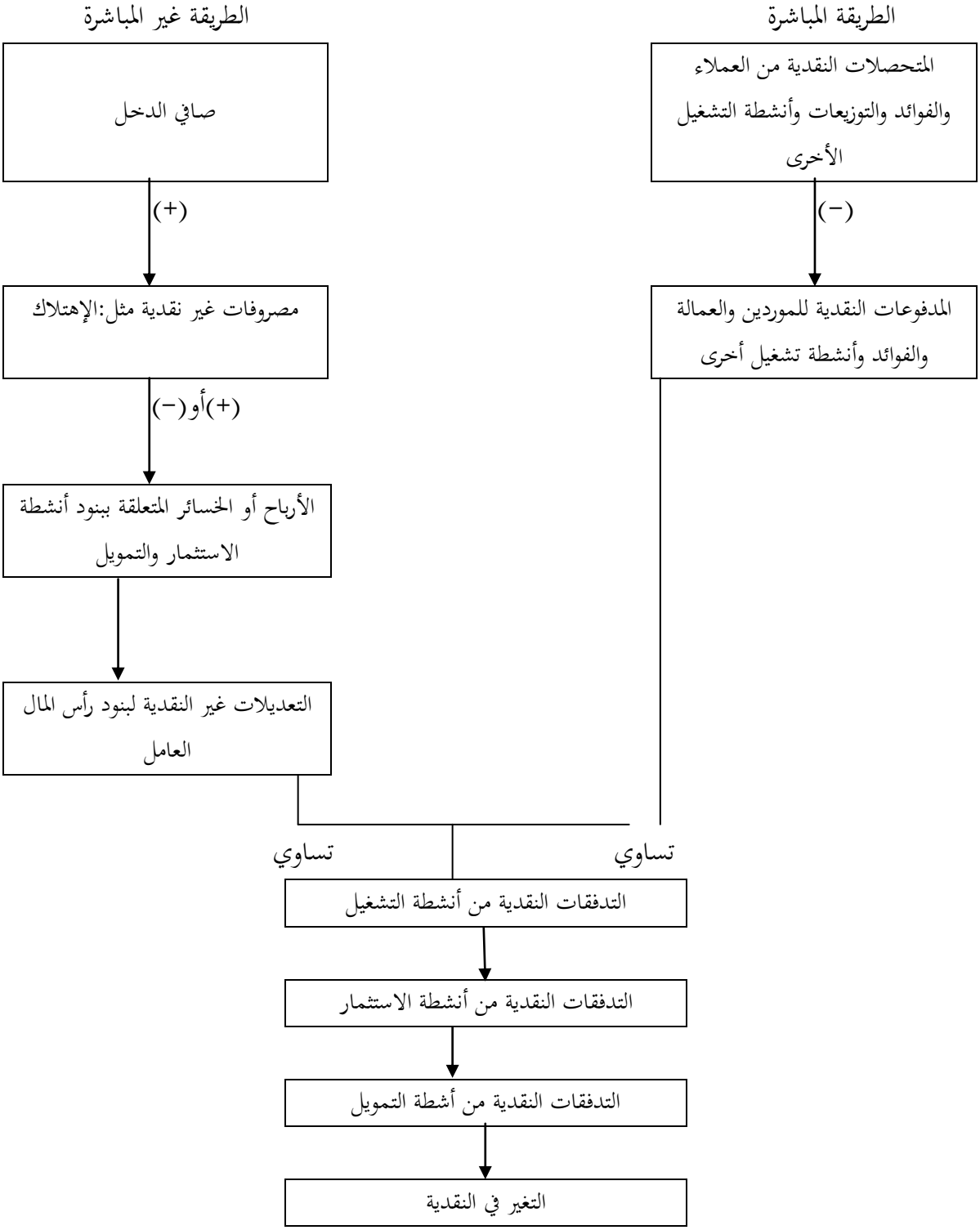

المصدر: طارق عبد العال حماد،التقارير المالية،مرجع سبق ذكره،ص261.

1-الطريقة المباشرة:

حيث يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة، فلقد أوصى المعيار المحاسبي الدولي السابع(IAS7)المنشآت بإتباع الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية، لما يمكن أن تتوفر هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، كما تسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة الدخل حيث التعديل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة الدخل ذات الصلة بالنشاط التشغيلي.[1]

الشكل رقم 02- 05:التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي

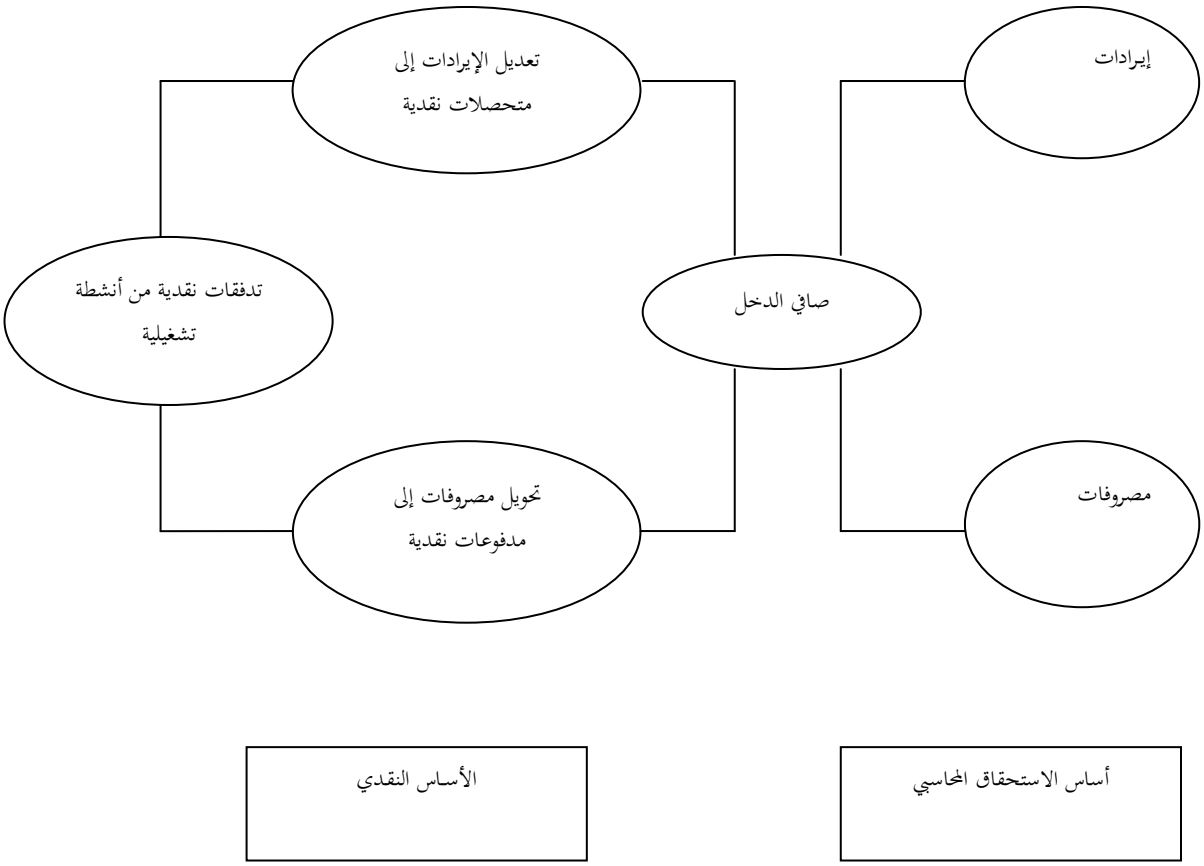

المصدر: طارق عبد العال حماد،التقارير المالية،مرجع سبق ذكره،ص259.

كما يتم الإفصاح باستعمال حالتين:

[1] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة،مرجع سبق ذكره،ص200.

1- السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.

2- عن طريق تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات وبنود أخرى.

حيث نوضح فيما يلي المعادلات المستخدمة لغرض التعديل:

*النقد المقبوض من العملاء= صافي المبيعات+ النقص في الذمم المدينة(بعد استبعاد الديون المشكوك في تحصيلها من حساب الذمم المدينة)− الزيادة في الذمم المدينة.

*النقد المقبوض من مصادر أخرى[أرباح الأوراق المالية والفوائد من الأموال الممنوحة على شكل قروض وإيرادات الفوائد وأرباح الأسهم]=(+)النقص في الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة (−) الزيادة في الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة.

*النقد المدفوع للموردين=كلفة المبيعات+ الزيادة في المخزون+ النقص في الديون

أو =كلفة المبيعات− النقص في المخزون− الزيادة في الدائنون.

*النقد المدفوع على المصاريف = إجمالي المصاريف خلال السنة

+ الزيادة في المصاريف المستحقة غير المدفوعة

+ النقص في المصاريف المستحقة غير المدفوعة

− النقص في المصاريف المدفوعة مقدما

− الزيادة في المصاريف المستحقة غير المدفوعة[1]

ومن مزايا استخدام الطريقة المباشرة ما يلي:

-إظهار المصادر والاستخدامات للنقدية الناجمة عن العمليات التشغيلية المستلمة والمسددة.

-تسهيل عملية الفهم لدى المستثمرين.

-مقبول من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB).

-تمكن المستخدم من الحصول على تقييم أفضل للعلاقة بين صافي دخل الشركة وتدفقاتها المستقبلية.[2]

ونلاحظ في الشكل التالي قائمة التدفقات النقدية بعد استعمال الطريقة المباشرة.

[1] . دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص126

[2] مأمون حمدان،قائمة التدفقات النقدية مفهومها وإعدادها،الدورة التحضيرية للمتقدمين لامتحانات المحاسبين القانونيين،دمشق،سوريا،2008،ww.JPS-dir.com.

الشكل رقم 02- 06:قائمة التدفقات النقدية باستعمال الطريقة المباشرة

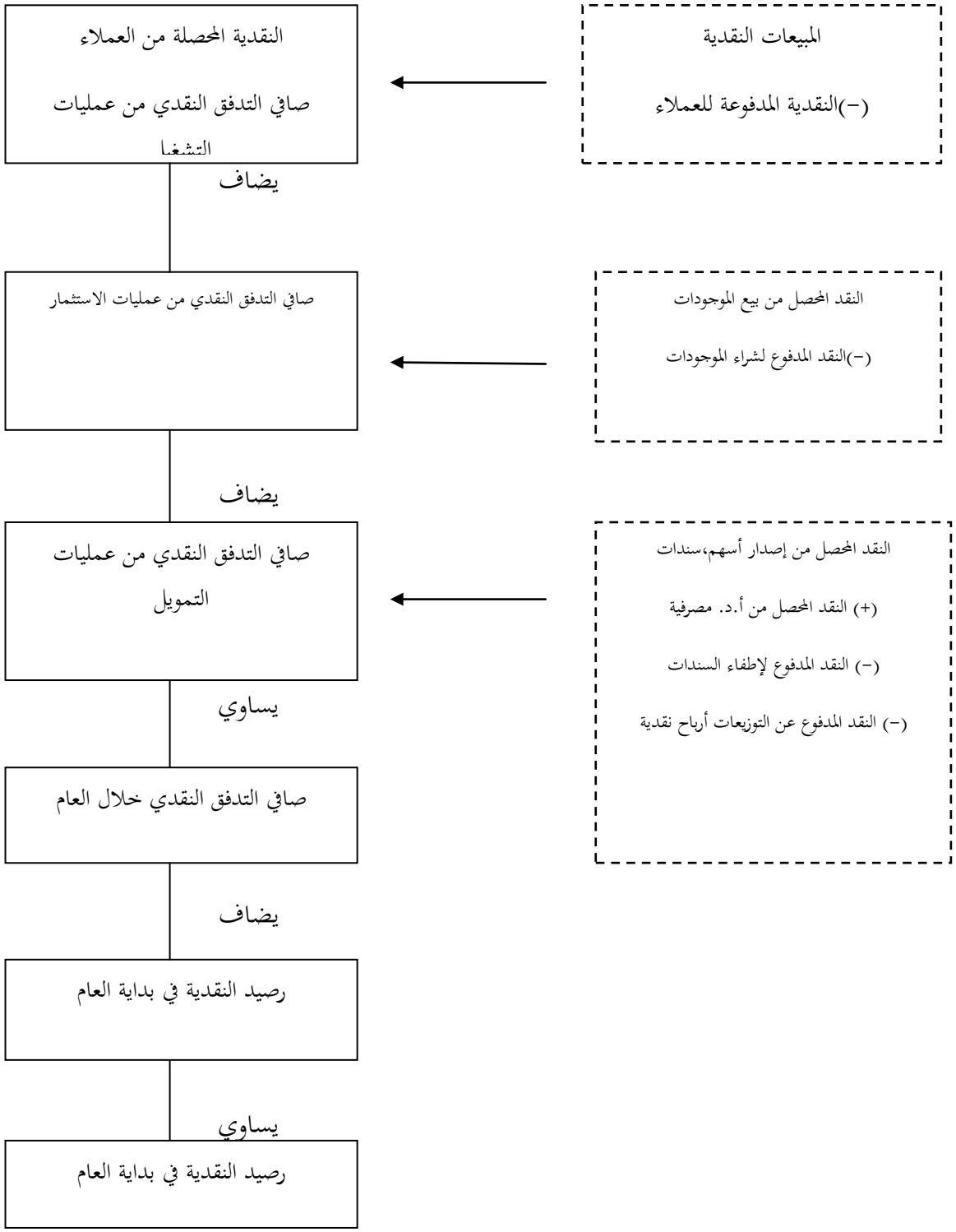

المصدر: مأمون حمدان ،مرجع سبق ذكره.

الطريقة غير المباشرة:

يشار إليها أحيانا باسم طريقة تسوية صافي الدخل، وهي الأكثر انتشارا بين طرق تقديم التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، فهي تعد الطريقة البسيطة وسهلة الاستعمال، وهي تركز على الفرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات، حيث تبدأ هذه الطريقة بصافي الربح المتوصل إليه من قائمة الربح(الدخل) ثم يعدل بعناصر الإيرادات والمصروفات أو المكاسب والخسائر التي لا تحتوي على تدفقات نقدية.[1]

وعليه يتم تعديل صافي ربح أو خسارة الفترة بالأمور التالية:

*التغيرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون وحسابات مدينو ودائنو الاستغلال.

*البنود غير النقدية مثل:الأملاك والمخصصات والضرائب المؤجلة وخسائر وأرباح العملات الأجنبية غير محققة وأرباح الشركات غير الموزعة وحقوق الأقلية.

*جميع البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلق بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار والتمويل.[2]

ويكون شكل قائمة التدفقات النقدية على النحو الآتي:

الشكل رقم02- 07:قائمة التدفقات النقدية باستعمال الطريقة غير المباشرة

[1] كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص160

[2] سالمي محمد الدينوري، مرجع سبق ذكره، 87.

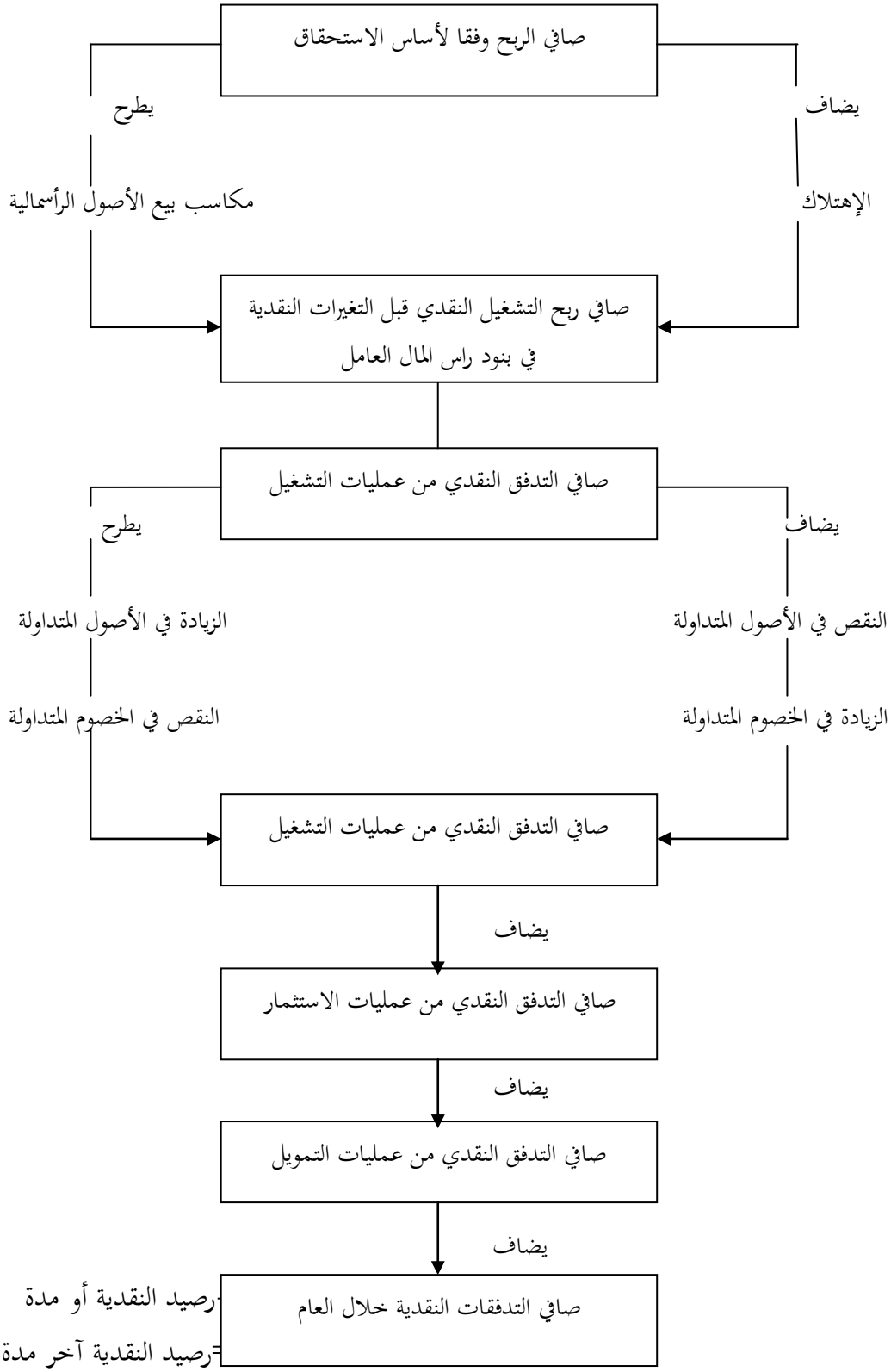

المصدر: مأمون حمدان،مرجع سبق ذكره.

*وتظهر مزايا استخدام الطريقة غير المباشرة فيما يلي:

-التركيز على الاختلافات بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

-إظهار العلاقة بين قائمة الدخل والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية.

-تخفيض تكاليف الإعداد.

-تحسين إعداد التقرير التكميلي أكثر مما هو باستخدام الطريقة غير المباشرة.[1]

-98% من الشركات أو المؤسسات تستخدم الطريقة غير المباشرة.

فرغم أن الطريقة غير المباشرة أكثر شيوعا في الاستخدام إلا أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)يشجعان المنشآت على استخدام الطريقة المباشرة، وكما ورد في المعيار المحاسبي السابع(7) فإن هناك ميزة تتصف بها الطريقة المباشرة وهي أنها تقدم معلومات قد تكون مفيدة في التقييم أو التخطيط المستقبلي للتدفقات النقدية وهذه الفائدة لا تتحقق عند استخدام الطريقة غير المباشرة كبديل لها.[2]

الفرع الثاني:التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

يجب على المنشأة أن تعرض وبشكل مفصل الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناشئة عن النشاطات الاستثمارية والتمويلية.[3]

حيث يمكننا القول أن رغم استعمال الطريقة المباشرة وغير المباشرة نلاحظ أن التدفقات النقدية الناتجة عن التشغيل لا تختلف إلا من حيث التفصيل، كما أنه لا يوجد اختلاف بين الطريقتين في الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار أو أنشطة التمويل.

الفرع الثالث: التقرير عن صافي التدفقات النقدية

يمكن التقرير عن التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية على أساس صافي تلك التدفقات وذلك في الحالات الآتية:

أ-المتحصلات والمدفوعات النقدية التي تتم لحساب العملاء وذلك عندما تكون تلك التدفقات خاصة بأنشطة العميل وليس بأنشطة المنشأة ومن أمثلتها ما يلي:

*قبول الودائع تحت الطلب وإعادة دفعها من قبل البنك.

*الأموال التي تحتفظ بها إحدى الشركات الاستثمار للعملاء.

*الإيجارات التي تحصل نيابة عن ملاك العقارات ثم تدفع لهم.

---

[1] مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص166.

[3] إسماعيل إسماعيل ،دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،أصدرت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين،دمشق،سوريا،2009.

ب-المتحصلات والمدفوعات النقدية الخاصة ببنود تتسم بسرعة معدل دورانها وكبر حجم مبالغها وقصر آجالها ومن أمثلتها ما يلي:

*المبالغ الأصلية المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان

*شراء وبيع الاستثمارات

*بعض عمليات الاقتراض قصيرة الأجل الأخرى ومن أمثلة تلك العمليات التي لا تزيد آجالها عن ثلاثة أشهر.

-كما أنه يمكن استخدام أساس صافي التدفقات النقدية للتقرير عن التدفقات الناتجة عن الأنشطة التالية والخاصة بالمنشآت المالية:

*المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بقبول الودائع وإعادة دفعها والتي يكون لها تاريخ استحقاق محدد

*إيداع الودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى وإعادة سحبها.

*القروض والسلفيات المقدمة للعملاء وكذلك تحصيل تلك القروض والسلفيات.

المطلب الرابع:حالات خاصة أو استثنائية

في بعض الأحيان عند محاولة إعداد قائمة التدفقات النقدية تعترضنا بعض الصعوبات والمشاكل ومن أهمها تحديد طبيعة النشاط هل هو تشغيلي، استثماري أو تمويلي فكذلك هناك مؤسسات من تواجه مجموعة من الصعوبات مثل التدفقات بالعملة الأجنبية وغير العادية وغيرها من المشاكل.

الفرع الأول:التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والبنود غير العادية

***التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:** يجب تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات بعملات أجنبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمنشأة وباستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ التدفق النقدي، كما يتعين ترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية، باستخدام أسعار الصرف السائد بين العملات الأجنبية وعملة إعداد التقارير المالية وذلك في تواريخ حدوث تلك التدفقات النقدية وبالنسبة لمكاسب أو خسائر الصرف غير النقدية المثبتة في قائمة الدخل يجب إظهارها كبند مستقبل عند تسوية صافي الدخل والأنشطة التشغيلية[1] .(الفقرة28من معيار IAS7)

***البنود غير العادية:** قد تحقق المنشأة موارد أو تتحمل نفقات غير ناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها العادي الذي قامت من أجله ولا تتصف بالانتظام وهو ما يطلق عليه(بالبنود غير العادية) حيث يجب تبويب التدفقات النقدية

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره،ص170.

المتعلقة بالبنود غير العادية حسب الأنشطة المسببة لها إلى تشغيلية، تمويلية، استثمارية كما يجب الإفصاح بشكل مفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية، حيث أنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم طبيعتها وآثارها على التدفقات النقدية الحالية أو المستقبلية للمنشأة[1](الفقرة29-30 من المعيارIAS7).

الفرع الثاني:الفوائد وتوزيعات الأرباح وضرائب الدخل.

***الفوائد وتوزيعات الأرباح:** بالرغم من إدراج الاستثمارات المالية ضمن أنشطة الاستثمار،إلا أن إيرادات الفوائد والتوزيعات المحصلة مقابلها تدرج ضمن أنشطة التشغيل ونفس الأمر بالنسبة للقروض التي تحصل عليها الشركة فإنها تدرج ضمن أنشطة التمويل ولكن الفوائد المسددة مقابل هذه القروض توضع ضمن أنشطة التشغيل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الفوائد والأرباح تؤثر على صافي الدخل وتظهر ضمن بنود قائمة الدخل، وعلى العكس من ذلك فإن توزيعات الأرباح على المساهمين لا تدخل ضمن أنشطة التشغيل وذلك لأنها لا تؤثر على صافي الدخل ولذلك تظهر ضمن أنشطة التمويل[2](الفقرة33المعيارIAS7

***ضرائب الدخل:** تعتبر ضرائب الدخل ناتج العديد من العمليات التي يترتب عليها تدفقات نقدية تبوب كتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية بالقائمة، حيث تطلب المعيار ضرورة الإفصاح عن التدفقات الناتجة عن ضرائب الدخل كمبالغ إجمالية بشكل منفصل بالقائمة على أن تصنف عادة باعتبارها تدفقات نقدية ناتجة من أنظمة التشغيل ومع ذلك إذا أمكن ربط الضرائب المدفوعة بشكل عملي عن كل مجموعة على حدا على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية[3](الفقرة36المعيارIAS7)

الفرع الثالث:المعاملات غير النقدية و إفصاحات أخرى:

***المعاملات غير النقدية:** بالنسبة للعمليات غير النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل فإنها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع يجب أن تستبعد من قائمة التدفقات النقدية باعتبار أن هذه العمليات لا تتطلب تدفقات

[1] مرجع سابق،ص173.

[2] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، ص258.

[3] سالمي محمد الدينوري،مرجع سبق ذكره،ص92.

نقدية في الفترة الحالية ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان آخر في القوائم المالية أو مرفقاتها كإيضاحات وبشكل يوفر كل المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة.

ومن أمثلة العمليات غير النقدية ما يلي:

-الاستحواذ على الأصول من خلال التأجير الدولي.

-تحويل الديون إلى حقوق ملكية(مثل تحويل سندات إلى أسهم عادية).

-تغيير أصول أو التزامات غير نقدية بأصول أو التزامات غير نقدية أخرى.

-إصدار أسهم مقابل الحصول على أصول.[1]

***إفصاحات أخرى:** هناك بعض المعلومات الإضافية قد تكون مرتبطة بمستخدمي القوائم المالية لتوفير نظرة صائبة عن السيولة والقدرة على السداد للمنشأة ولذلك يضع المعيار الدولي السابع(7) إفصاحات أخرى مطلوبة أو في بعض الحالات يكون موصى بها،رغم أن هناك صعوبة في تقديمها فهي فريدة من نوعها، فهي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم أفضل للوضع المالي للمنشأة ومن بين الإفصاحات التي يشجع المعيار على تقديمها هي:

-تسهيلات القروض الممنوحة.

-في حالة الاستثمار في مشروعات مشتركة والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة التوحيد التناسبي، فإن إجمالي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل سوف يتم إظهار الجزء الذي يخص الاستثمار في المشروع المشترك معه.

-مقدار التدفقات النقدية المنفصلة من خلال القطاعات الصناعية أو لجغرافية.[2]

المطلب الخامس: طرق تحسين التدفقات النقدية والنسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية

الفرع الأول:طرق تحسين التدفقات النقدية:

[1] طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره،ص157.

[2] مرجع سابق، ص175.

الطريقة الأولى:سرعة إصدار الفواتير: يعتمد العديد من الشركات الصغيرة نظاما لإصدار الفواتير للعملاء في نهاية الشهر مما يساهم في تحسين السيولة لدى الآخرين المطالبين بالدفع، وبدلا من الانتظار لنهاية الشهر من المفضل إصدار الفاتورة عند اكتمال المهمة، وإذا كان العمل يتضمن الفوترة بالساعة فمن الممكن المطالبة مرتين شهريا بدلا من مرة واحدة للحصول على بعض الدفعات مقدما.

الطريقة الثانية:طلب دفعة أولية: بدلا من الانتظار لما بعد استكمال المهمة لإصدار الفواتير يفضل طلب دفع نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للفاتورة قبل البدء بالعمل،على سبيل المثال نطلب دفع40%من الفاتورة والباقي يدفع عند استكمال العمل وتقسيم القيمة الإجمالية للفاتورة على ثلاثة دفعات، بحيث يتم دفع ثلث القيمة قبل البدء بالعمل والثلث الثاني خلال تنفيذ المشروع والثلث الأخير بعد استكمال العمل.

الطريقة الثالثة:منح مكافآت للدفع السريع:

-الأموال المستحقة وغير محصلة هي استنزاف حقيقي للتدفق النقدي.

-يمكن تشجيع العملاء على الدفع الفوري وذلك بمنحهم خصم على الدفع في غضون فترة زمنية معينة لدعم التدفق النقدي.

-إن إعطاء خصم2%للدفع في غضون 10 أيام هو السيناريو الأكثر شيوعا.

الطريقة الرابعة: متابعة الذمم المدينة المستحقة القبض: جعلها ممارسة منتظمة وهذا بمراجعة الحسابات وتحديد المبالغ المستحقة القبض وغير المحصلة وبعدها يتم إجراء طلب تسديد إما عن طريق إرسال رسالة عبر البريد الالكتروني أو مكالمة هاتفية.

الطريقة الخامسة:دفع الفواتير فقط حين تستحق:

- التأكد من تواريخ استحقاق الدفعات للموردين ومن شروط السداد تحديد موعد السداد (30.60.90يوم).

-الالتزام بمواعيد السداد بدلا من دفعها على الفور.

-عملية دفه الفواتير فقط عند استحقاقها سيساعد في حفظ النقد داخل الشركة لفترة أطول.[1]

الفرع الثاني:النسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية

يعتبر أسلوب نسب التدفقات النقدية من الأساليب المهمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المنشآت المختلفة، ويلاحظ أن تطور هذه النسب واستخداماتها كان بطيئا مقارنة بالنسبة المالية التقليدية المرتبطة

[1] مجموعة طلال أبو غزالة، عرض تقديمي لقائمة التدفقات النقدية.

بقائمة الدخل والوضع المالي حيث يعود ذلك إلى التأخير في اعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية وقد ثبتت أهمية استخدام هذه النسب في كثير من الحالات خاصة عندما تنبأت بإفلاس بعض الشركات ومن بين أهم هذه النسب ما يلي والممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-07:النسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية

اسم النسبة	المعادلة	التحليل
نسبة التدفقات النقدية من النظام التشغيلي الالتزامات المتداولة (نسبة كفاية التدفق النقدي)	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ الالتزامات المتداولة	تعبر هذه النسبة على قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية لازمة لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، فارتفاع هذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمنشأة.
نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ إجمالي الالتزامات	يعبر ارتفاع هذه النسبة على أن المنشأة قادرة على تغطية التزاماتها ككل، وأكثر من يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون والمسؤولون في المنشآت المالية عن منح القروض للعملاء.
المتبقي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة	تدفقات النشاط التشغيلي+الفوائد المدفوعة+الضرائب المدفوعة ÷ الفوائد المدفوعة	تظهر هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد ديونها القصيرة الأجل من صافي تدفقات التشغيل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين.
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى فوائد الديون	تدفقات النشاط التشغيلي+الفوائد المدفوعة+الضرائب المدفوعة ÷ الفوائد المدفوعة	تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون التي ترتبت على المؤسسة.

صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ النفقات الرأسمالية	تبين هذه النسبة قدرة المنشأة على تغطية وتسديد الديون المستحقة حتى بعد إنفاق نفقاتها الرأسمالية وشراء أو تحديثها لأصولها الإنتاجية وتدل النسبة الأكبر على أن المنشأة لديها الأموال والتدفقات النقدية ولديها كذلك وفرة من هذه الأموال لتغطية ديونها والتزاماتها.
نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ توزيعات الأرباح	توضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح النقدية لحملة الأسهم، فارتفاع النسبة يطمئن المساهمين والمستثمرين على السياسة المتبعة من قبل إدارة المنشأة.
نسبة التدفقات من النشاط التشغيلي لكل سهم عادي	صافي تدفقات النشاط التشغيلي- توزيعات الأسهم الممتازة ÷ عدد الأسهم العادية	تبين هذه النسبة نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية فارتفاعها يعتبر مؤشر إيجابي.
نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ صافي الربح(الدخل)	يفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق،فكلما ارتفعت هذه النسبة زادت مصداقية بيانات قائمة

		الدخل المعدة على أساس الاستحقاق والعكس صحيح.
نسبة صافي التدفق التشغيلي إلى المبيعات	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ المبيعات	تمثل هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية من زبائنها.
نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	صافي تدفقات النشاط التشغيلي ÷ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل	بواسطة هذه النسبة يمكن التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية التي من المفترض أن تكون المصدر الأساسي للتدفقات وتبين كذلك مدى تغطية أنشطة الاستثمار والتمويل، فارتفاع النسبة دلالة على أن المنشأة لديها سيولة جيدة وقادرة على الاستمرار في أنشطتها دون مشاكل.

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص215-218.

التدفقات النقدية الحرة:وهي إحدى الطرق لتحديد المرونة المالية للمنشأة، وهذا التحليل يبدأ بصافي النقدية من العمليات وينتهي بالنقدية الحرة، التي تحدد عن طريق خصم الإنفاق الرأسمالي والتوزيعات من صافي التدفقات النقدية من العمليات وصافي النقدية الحرة تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، سداد ديون، شراء أتسهم الخزانة أو زيادة درجة السيولة.[1]

صافي النقدية الحرة=صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل- التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل.[2]

أو

[1] كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص183.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص305.

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية – (الإنفاق الرأسمالي+ التوزيعات).

المبحث الثاني:التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية

لقد توسعت مجالات الأعمال، وأصبحت أكثر تعقيدا لدرجة يستحيل ضبطها والتحكم فيها دون استخدام المعلومات الملائمة، وفي عملية اختيار وتقييم الاستثمارات تلعب المعلومات دورا مهما، إذ أن جمع معلومات خاطئة أو ناقصة يؤثر على القرار الاستثماري.

المطلب الأول:مفهوم التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية

الفرع الأول: مفهوم التدفقات النقدية في مجال تقييم المشروعات الاستثمارية:

تختلف التدفقات التي يتم إعدادها لأغراض تحليل وتقييم المشاريع الاستثمارية عن التدفقات النقدية التي تعد ضمن القوائم المالية في المحاسبة المالية، حيث أن هذه الأخيرة لا تهتم بالمستقبل وتركز على أداء الفترة المالية السابقة، كما أنها لا تراعي القيمة الزمنية للنقود،في حين أن التدفقات النقدية لأغراض التحليل والتقييم تهتم بالمستقبل،وتراعي القيمة الزمنية للنقود.

ويركز مفهوم التدفقات النقدية لأغراض التحليل وتقييم المشروعات الاستثمارية على العائد الذي يحققه المشروع، سواء كان ممولا من الأموال الخاصة أو غيرها، فليس من الضروري أن يتكافئ مقدار صافي النقدي مع صافي الربح بالمفهوم المحاسبي،كما يقتصر الاهتمام على تحديد التدفقات النقدية المترتبة على تنفيذ المشروع الاستثماري، حيث تعتبر الإيرادات التي ستحصل في فترة مستقبلية معينة تدفقات داخلة للمشروع أما التكاليف التي ستدفع خلال هذه الفترة أيضا تعتبر تدفقات نقدية خارجة للمشروع.

وعليه عند تقييم أي مشروع يجب تقدير كلفته والعائد المتحقق ومقدار التدفقات النقدية الخارجة والداخلة للمشروع.[1]

كما أن تقدير هذه التدفقات يعتبر من أصعب المراحل في عملية تقييم الاستثمارات لأنها تتضمن التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

الفرع الثاني: تحديد التدفقات النقدية الملائمة:

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص277.

إن الخطوة الأهم في تقدير التدفقات النقدية للمشاريع هو تمييز التدفقات النقدية الملائمة(relevant cash flow)والتي يمكن تعريفها على أنها التدفقات النقدية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لأغراض اتخاذ القرار، وهناك قاعدتين مهمتين لتجنب الأخطاء في تقدير هذه التدفقات وهما:

***التدفق النقدي وليس الربح المحاسبي:**

عند تقييم المشروعات الاستثمارية يؤخذ بعين الاعتبار التدفق النقدي لأن معظم طرق تقييم الإنفاق الرأسمالي مصممة على هذا الأساس لأنها تؤخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار، أما الربح المحاسبي فيحسب على أساس مبدأ الاستحقاق الذي يبين جميع الإيرادات المتعلقة بالفترة المالية سواء قبضت أم لم تقبض، وكذلك المصروفات التي تستحق خلال الفترة سواء دفعت أم لا، أما التدفق النقدي فإنه يحسب على أساس المبالغ المقبوضة مقابل المبالغ المدفوعة، بغض النظر كونها تخص هذه الفترة المالية أو لا.

***التدفق النقدي الإضافي:**

عند الحديث عن تقييم مشروع فإنه هو عادة استثمار جديد حيث أن المنشأة تقوم بأعمال ينتج عنها تدفقات نقدية للداخل والخارج، ولذلك يجب التفرقة بين التدفق النقدي الكلي والتدفق النقدي الإضافي الناتج عن المشروع الإضافي، وعليه لو كان لدينا العلم بالتدفقات النقدية قبل المشروع وبعده فإن التدفق النقدي الملائم هو ذلك التدفق النقدي الإضافي أي الفرق بينهما.[1]

المطلب الثاني:مكونات التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية:

لا تتطابق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مع الإيرادات والتكاليف وفقا للمفهوم المحاسبي، فعند تحديد التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية يمكن التمييز بين نوعين من التدفقات (الداخلة والخارجة).

الفرع الأول:التدفقات النقدية الداخلة:

هي إجمالي المبالغ النقدية التي يحصل عليها المشروع من جهات خارجية أو داخلية خلال الفترة المالية أو التشغيلية وتتكون التدفقات النقدية من مجموعة عناصر:

-التدفقات النقدية من عوائد وإيرادات النشاط الجاري وهي تشمل جملة الإيرادات السنوية الجارية.

[1] عدنان تاية النعيمي، سعدون مهدي الساقي، أسامة غرمي سلام،شقيري نوري موسى، الإدارة المالية(النظرية والتطبيق)،دار المسير، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007،ص380-381.

-قيمة متبقي الأصول وقيمة رأسمال العامل وتشمل على قيمة متبقي الأصول القابلة للاهلاك(الخردة، نفايات المباني)، وغير قابلة للاهلاك (قيمة أرض موقع المشروع)، أما رأسمال العامل المتبقي يمثل الخامات المتبقية وقطع الغيار والبضائع الجاهزة المخزونة.

الفرع الثاني:التدفقات النقدية الخارجة

تكون طبيعة هذه التدفقات مؤكدة أكثر من التدفقات النقدية الداخلة كونها ترتبط بطبيعة عمل المشروع والأنشطة المنفذة وفق الخطط الموضوعة وتتضمن ما يلي:

- تدفقات نقدية خارجة عن تكاليف استثمارية وتنقسم إلى:
  * التكاليف الاستثمارية الملموسة وغير الملموسة.
  * رأسمال عامل لأول دورة تشغيلية.
- تدفقات نقدية خارجة من تكاليف جارية نقدية.
- تدفقات نقدية خارجة عن الضرائب المفروضة على الأرباح.

وبعد معرفة وتقدير قيمة كل عناصر التدفقات الداخلة والخارجة فإنه يمكن حساب صافي التدفقات النقدية ويظهر ذلك من خلال المعادلة التالية:

صافي التدفق النقدي السنوي= التدفقات الداخلة– التدفقات الخارجة.[1]

المطلب الثالث:أسس قياس التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية:

هناك العديد من الأسس والاعتبارات التي يتعين الاعتماد عليها عند قياس التدفقات النقدية لأغراض تقييم المشروعات الاستثمارية.

الفرع الأول:قياس آثار الاستهلاك والفوائد وتكلفة خدمة القرض على التدفقات النقدية

1-قياس آثار الاستهلاك على التدفقات النقدية:

يمكن قياس آثار الاستهلاك على التدفقات النقدية على أساس أن الاستهلاك لا يعتبر تدفقا نقديا خارجا من المشروع الاستثماري الآن، فهو في الواقع مجرد بند دفتري أو محاسبي يستخدم لتخصيص قيمة الاستهلاك فبعد تراكم الاستهلاك على مدار العمر المفيد للمشروع ما هو إلا استرداد لرأسمال المستثمر في بادئ الأمر، والذي سبق وأن أخذ في الحسبان كتكاليف رأسمالية عند حساب التدفقات النقدية الخارجة، ومن تم فإن إعادة احتسابه كاستهلاك مرة أخرى يعني وجود ازدواجية في المحاسبة، أي لا يعتبر الاستهلاك بندا من بنود النقدية للمشروع.

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق ذكره، ص349.

2-قياس آثار الفوائد وتكلفة خدمة القرض على التدفقات النقدية:

ترتبط معالجة الفوائد وتكلفة خدمة القرض حسب الطريقة المستخدمة أو وجهة النظر المعتبرة في حساب صافي التدفقات النقدية، فهل المطلوب هو حساب التدفقات النقدية على أساس إجمالي الاستثمارات ؟ أو من وجهة نظر المشروع ذاته ؟ وبالتالي لا تدخل الفوائد وتكلفة خدمة القرض في حساب بنود صافي التدفقات النقدية، أم أن المطلوب هو حساب التدفقات النقدية على أساس حقوق ملكية ؟ أو من وجهة نظر ملاك المشروع، بعبارة أخرى لأغراض تقييم وتحليل اقتصاديات المشروعات الاستثمارية يتم حساب صافي التدفقات النقدية اعتبارها حاصل الأموال المحتمل تدفقها من و إلى المشروع على مدار فترة زمنية معينة وبوجه عام يمكن تحديد صافي التدفقات النقدية بطريقتين هما:

- حساب صافي التدفقات النقدية على أساس العائد على إجمالي الاستثمارات.
- حساب صافي التدفقات النقدية على أساس حقوق الملكية.

الفرع الثاني:قياس آثار ضرائب الدخل والقيمة البيعية للنفايا ومتبقي رأسمال العامل على التدفقات النقدية

1-قياس آثار ضرائب الدخل على التدفقات النقدية:

لن يختلف دور الضرائب وآثارها على إعداد الموازنة الرأسمالية عن أي إنفاق نقدي آخر، حيث يوجد أثران هامان لضرائب الدخل على قيمة التدفق النقدي الداخل بالإضافة إلى توقيت التدفقات النقدية ويمكن إيضاح تلك الآثار عن طريق دراسة العلاقة بين ضرائب الدخل والاستهلاك وصافي الربح.

2-قياس آثار القيمة البيعية للنفايا ومتبقي رأسمال العامل على التدفقات النقدية:

***آثار القيمة البيعية للنفايا**:وهي تتضمن الحالات التالية:

-آثار القيمة البيعية للأصول الثابتة القابلة للهلاك في نهاية عمر المشروع.

-آثار القيمة البيعية لأصول غير قابلة للهلاك.

-القيمة البيعية للأصول المستبعدة أو التي سيتم إزالتها بسبب المشروع الاستثماري.

***متبقى رأسمال العامل على التدفقات النقدية:** في الحالات التي ينتظر فيها وجود رأسمال العامل المتبقي في نهاية العمر الاقتصادي للمشروع، فإن بنود رأسمال مثل الرصيد المتبقي من الخامات وقطع الغيار والبضائع الجاهزة، سيتم افتراض تصفيتها بالبيع وتمثل القيمة البيعية في تلك الحالة تدفقات داخلة تماما.

الفرع الثالث: قياس آثار تكلفة الفرصة المضاعة للأصول المملوكة والتكاليف التي يمكن تجنبها على التدفقات النقدية

1-آثار تكلفة الفرصة المضاعة:

تعتبر تدفقات إضافية فهي تدفقات نقدية مفقودة بسبب المشروع الجديد موضع التقييم[1] ،فعند تقييم المشروعات الاستثمارية يتعين ألا تقتصر تكاليف المشروع على مقدار التدفقات النقدية التي يترتب على تنفيذه فقط وإنما يتعين أن تشمل أيضا على مقدار التدفقات النقدية التي حرمت المنشأة من الحصول عليها نتيجة تنفيذ ذلك المشروع ويتضح ذلك في المواقف التي يتطلب خلالها استخدام مجموعة الموارد الاقتصادية المتاحة فعلا لدى المنشأة وعليه فإن التحليل السليم يقتضي إدراج تكلفة الفرصة المضاعة لتلك الموارد ضمن تكاليف المشروع الاستثماري.

2-التكاليف التي يمكن تجنبها على التدفقات النقدية:

وهي التكاليف التي يمكن تحاشي حدوثها وذلك في مواقف مشروعات الإحلال، تتحد هذه التكلفة على أساس إمكانية تجنب أو تحاشي التكلفة المرتبطة ببند أو بنود معينة، بعبارة أخرى هي التكلفة المعينة اللازمة لمشروع ما والتي تلاقيها في مشروع آخر، فهي تمثل إذا جزءا من التكلفة التفاضلية بين مشروع وآخر أو أكثر.

المطلب الرابع:مشاكل قياس التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية:

يترتب على وجود البعد الزمني بين فترة حدوث الإنفاق الاستثماري وفترة اكتمال الحصول على عوائده المتوقعة إلى وجود مشاكل هامة تؤدي إلى صعوبة وتعقد عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية :

- مشكلة القيمة الزمنية للنقود.
- مشكلة التضخم.

حيث أنه يترتب على هذه المشاكل الآثار التالية على تحليل التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية.

الفرع الأول:آثار القيمة الزمنية للنقود على التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية:

[1] عدنان تاية نعيمي، وآخرون، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص381.

نظرا لتباين المشروعات الاستثمارية بالنسبة لأنماط التدفقات النقدية للمنافع والتكاليف سواء من حيث توقيت حدوثها وطول أو قصر الفترة الزمنية لها ،حيث عادة ما يرتكز الإنفاق الاستثماري في فترة معينة بينما يتحقق العوائد في تواريخ مختلفة خلال العمر المفيد للمشروع، وعليه عند تجمع التدفقات النقدية سواء الداخلة(الإيرادات المتوقعة) أو الخارجة(التكاليف الجارية المتوقعة أو تكاليف المشروع الاستثماري) بغرض تقييم اقتصاديات المشروع الاستثماري خلال أفق التخطيط،ومنه يتطلب إيجاد أسلوب جيد يمكن من تجميع كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وإيجاد قيمتها في لحظة واحدة .

الفرع الثاني:آثار التضخم على التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية:

عندما تكون الأسعار في استقرار لا تختلف القوة الشرائية للنقود من فترة لأخرى، إلا أنه عندما تكون الأسعار في ارتفاع أي في حالة التضخم فإن القوة الشرائية للنقود في انخفاض والعكس صحيح، وفي ظل التضخم يتعين تعديل أنماط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بشكل صحيح، فارتفاع مستوى الأسعار من فترة لأخرى سوف يترتب عليه اختلف التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري.

المطلب الخامس:المخاطر وعدم التأكد على التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية

الفرع الأول:المخاطر

الخطر هو انعكاس أو التعبير الذي ينطوي عليه المستقبل فكلما حدث تشتت كبير في القيم المتوقعة للنواتج كلما انطوى القرار الاستثماري على مخاطر كبيرة، ومن أجل تقييم أي مشروع فإن عمل المدير المالي أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع المخاطر من ضمنها مخاطر التدفق النقدي،مخاطر معدل إعادة الاستثمار،مخاطر معدل الفائدة، مخاطر القوة الشرائية،ومخاطر العملة.[1]

فإن تعريف مخاطر التدفق النقدي هي تلك المخاطر التي تظهر عندما لا تأتي التوقعات الناجمة عن الاستثمار كما تم توقعها، فإن مخاطر التدفقات النقدية عندما لا تكون كما تم توقعها من حيث التوقيت ، المقدار أو كلاهما، فهي تكون مرتبطة بمخاطر الأعمال التي تتوافق مع التدفقات النقدية التشغيلية وهذه التدفقات غير مؤكدة بسبب كل من الإيرادات والمصاريف المقابلة للتدفقات النقدية غير مؤكدة.

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة،2001، ص323.

أما فيما يخص المخاطر المالية تكون عندما تشير إلى مخاطر التدفق النقدي للورقة المالية، حيث أن هذه الأخيرة تمثل التزاما على دخل المنشأة و موجوداتها، فهي مخاطر ترتبط بالكيفية التي يتم فيها توزيع تلك التدفقات مابين الالتزامات، المقرضين للمنشأة والمالكين فيها[1]، فإنه في ظل ظروف المخاطر يكون التحليل بالاستناد إلى معلومات وتوزيعات احتمالية بشأن الأحداث المستقبلية.

وللتقليل من درجة الخطر التي يتحملها المشروع يتطلب الأمر القيام بعملية التنويع لأن تنويع الأدوات الاستثمارية يؤدي إلى تخفيض الخطر.[2]

الفرع الثاني:عدم التأكد:

أحيانا تنشأ هناك صعوبة تقرير التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري عن طريق ظروف عدم التأكد الذي يعتبر أم المشاكل التي تواجه الإدارة عند تقييم المشروعات الاستثمارية، وتنشأ مشكلة عدم التأكد من وجود عدد من الأحداث المستقبلية(تسمى حالات الطبيعة)، كما أن هناك من نادى بعدم التفرقة بين المخاطر وعدم التأكد حيث يمكن استخدامها بشكل متبادل، كما أن هناك آراء تناقد أمر التفرقة حيث أنه يمكن الاعتماد على أساس معين كأساس درجة المعلومات ومدى دقتها المتاحة،كما أنه في ظل ظروف عدم التأكد لا تتوفر لمتخذي القرار المعلومات الكافية التوصل إلى تقديرات احتمالية. وتتميز ظروف المخاطر عن ظروف عدم التأكد في أنه الأول يكون لدى متخذي القرار بيانات سابقة عن تجارب وقعت بالماضي تمكنه من تحديد احتمال تلك الظروف مستقبلا في حين أنه في ظروف عدم التأكد لا توجد مثل هذه البيانات،كما أنه لا يكون لمتخذ القرار بكل الحالات التي تؤثر على القرار.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أصبحت قائمة التدفقات النقدية من القوائم المهمة والإلزامية بعد قائمة الدخل والميزانية(المركز المالي)، حيث يمكننا القول على أنها مكملة لقائمة الدخل بإفصاحها عن التدفقات المتولدة عن الأنشطة التشغيلية للمنشأة، ومكملة لقائمة المركز المالي بإفصاحها عن عمليات التدفقات النقدية التي تؤدي إلى تغيير في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، كما أنها تبين قدرة المنشأة على توليد النقدية ومرونتها المالية، كما نستطيع من خلالها تقييم أداء المشروع فتعد أهميتها أكبر من القوائم الأخرى لأنها تساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم وضعية المنشأة،كما أنه أيضا بعد تبويبها إلى الأنشطة الثلاث السابقة الذكر (التشغيلية، التمويلية، الاستثمارية) يتحدد

[1] عدنان تاية نعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص136-138.

[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص270.

لمستخدمي القوائم صافي التدفقات النقدية الناتجة عن كل نشاط حيث ولي اهتمام كبير بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

كما أنه يمكن الحكم على وضعية المنشأة كذلك من خلال تحليل النسب الخاصة بقائمة التدفقات النقدية وهي تعتبر مؤشرات هامة لكل من له علاقة وطيدة بالمنشأة من مستثمرين ومساهمين، حيث أنه كذلك من خلال تقييم المشروعات الاستثمارية تساعد قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر المدخل الأساسي لعمليات التقييم بالحكم على تسيير المشروعات ونجاحها، كما نرى تحليل القائمة يساعد المقرضين والدائنين والمستثمرين في تقييم المشروعات الاستثمارية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة الإسمنت

– سعيدة –

تمهيـد الفصل الثالث:

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى دراسة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي السابع،الذي يخص قائمة التدفقات النقدية مع ذكر كيفية إعدادها والتحليل عن طريق النسب باعتبارها أساس البحث.

وعليه حاولنا تطبيق ما تنولنه نظريا على دراسة حالة شركة اقتصادية والمتمثلة في مؤسسة الاسمنت (الحساسنة) – سعيدة.

لهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

تطرقنا في البداية إلى تعريف المؤسسة وهيكلها التنظيمي ثم انتقلنا إلى الدراسة المحاسبية وهذا بإعداد قائمة التدفقات النقدية بكلتا الطريقتين المباشر وغير المباشرة،واستخراج أهم النسب لتحليل وضعية الشركة.

المبحث الأول: لمحة حول مؤسسة الاسمنت–سعيدة

لقد كانت مؤسسات الاسمنت إحدى أهم المؤسسات الصناعية التي حضت بأهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،حيث أنها ساهمت في البناء والتعمير وهذا بتوفير إحدى أهم مادة أولية أساسية في البناء،كما أن هذا القطاع يتميز كذلك بالمنافسة بين شركات الاسمنت الموجودة في الجزائر.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة الاسمنت

الفرع الأول:التطور التاريخي لمؤسسة الاسمنت الجزائر

لقد شهدت الجزائر خمسة مراحل أساسية في صناعة وتطور الاسمنت وهي كالتالي:

1*قبل سنة1962:في هذه المرحلة كانت الجزائر لديها ثلاثة شركات أنشأت من طرف المستعمر قدرت طاقتها الإنتاجية بـ:1.1 مليون طن.

- –شركة مفتاح والتي كانت تدعى بـ"Rivet Lafarge".
- –شركة رايس حميدو والتي كانت تدعى بـ"Pointe pascale Lafarge".
- –شركة زهانة التي كانت تدعى بـ "Lucien cado".

2*1962–1967:لقد تم تأميم شركة Lafarge وأنشأت شركة "SNMC" وذلك بموجب قانون 280/67 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967.

3*1967–1983:لقد سيرت جميع الشركات من طرف شركة "SNMC"وتمت هيكلة هذه الأخيرة بموجب القرار التنفيذي 322/80 المؤرخ في 20 أكتوبر 1982،حيث وضع برنامج من أجل إصلاح ما خلفه المستعمر وإنشاء سبع وحدات وهي:شركة الشلف،شركة عين الكبير،شركة حجر السود،شركة سعيدة(الحساسنة)،شركة حامد بوزيان،شركة بني صاف،شركة سور الغزلان.[65]

وفي إطار إعادة الهيكلة قسمت هذه الشركات إلى ثلاثة شركات عمومية جهوية "المؤسسة الجهوية للشرق،المؤسسة الجهوية للغرب،المؤسسة الجهوية للوسط " .

[65] وثائق داخلية للمؤسسة.

4*1983-1995:لقد تم إضافة وحدتين وهما:"شركة عين توتة،شركة الماء للبيوض"، وفي إطار الاستقلالية المالية وفق لقانون رقم01-88 الصادر في جانفي 1988، أصبحت على شكل شركات المساهمة SPA وذلك بتاريخ 07 مارس 1990.

5*من سنة 1995 إلى يومنا هذا:لقد أصبحت هذه الشركات تسمى بالمجمعات وتسير من طرف شركة المساهمات لصناعة الاسمنت،كما ظهرت شركات قابضة،حيث تميزت كذلك بالانفتاح حول الخواص لتضم بذلك متعامل آخر وهي الشركة الجزائرية للإسمنت بالمسيلة التابعة للشركة المصرية "Orascom" سنة 2003.

الفرع الثاني:تقديم مؤسسة الاسمنت-سعيدة

إن مؤسسة الاسمنت بسعيدة (SCIS) هي فرع مستقل نشا بموجب مرسوم بتاريخ 28-12-1997 منشقة من المؤسسة الجهوية للإسمنت ومشتقاته بالغرب(ERCO) الذي نشأ سنة 1982 بموجب قرار تنفيذي رقم 324/82 الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 1982، ونظرا للقانون الأساسي للشركة المعدل والمعد من طرف المديرية العامة لأملاك الدولة رقم 2011/447 والقاضي بتحويل جميع حصص رأس المال الشركة من (ERCO-GIC) إلى(SDA-GICA)ابتداءا من تاريخ 01-01-2010.

-**نوع المؤسسة**: مؤسسة ذات أسهم برأسمال 1.050.000.000دج.

-**نوع النشاط**: صناعة الاسمنت.

-**عنوان المؤسسة**: دائرة الحساسنة، ولاية سعيدة BP95.

-**رقم سجلها التجاري**: 98B0742051.

-**بريدها الالكتروني**: dg-scis@yahoo.fr.

-**البنك الذي تتعامل معه**: بنك الجزائري الخارجي-سعيدة.[66]

-**الموقع**:تقع مؤسسة الاسمنت بولاية سعيدة، بلدية الحساسنة، وهي تقع على بعد 3 كلم من مقر دائر الحساسنة وب20كلم عن الولاية،تحتوي المؤسسة على منجمين:منجم تستخرج منه الكلس ويبعد عن المؤسسة ب 1500م، أما المنجم الثاني فتستخرج منه مادة الطين يبعد عن المصنع ب27كلم، والذي يقع جنوب المؤسسة بدائرة عين الحجر ولاية سعيدة.

[66] وثائق داخلية للمؤسسة

-المساحة: تبلغ مساحة المصنع 16 هكتار مقسمة على:المساحة المفتوحة،مساحة حرة،مساحة خضراء.

المطلب الثاني: غاية المؤسسة وأهدافها

إن كل مؤسسة عند تأسيسها مجبرة على وضع غايات تجسدت من اجلها وهذا للوصول إلى أهداف مسطرة.

الفرع الأول:غاية مؤسسة الاسمنت

من بين أهم الغايات التي تجسدت مؤسسة الاسمنت إلى الوصول إليها هي:

توسيع وتطوير قدراتها وإمكانياتها للاستمرار.
محاولة تعزيز مكانتها في السوق ومواكبة التطورات الحاصلة إما في الداخل أو الخارج.
تلبية احتياجات السوق الوطني في مجال صناعة الاسمنت.

الفرع الثاني:أهداف المؤسسة

تكمن أهداف المؤسسة فيمايلي:

الحفاظ على بقاء نشاط المؤسسة وهذا برفع مستوى المردودية.
توفير أكبر عدد ممكن من الوسائل المتطورة.
المساهمة في القضاء على البطالة وهذا من خلال تشغيل اليد العاملة.
تكوين وتدريب العمال وتلقيهم خبرات ومهارات جديدة.
السعي إلى تحقيق أكبر رقم أعمال وهذا بعد الاستغلال الأمثل لمصالحها.
استخدام أحسن وأحدث التقنيات في التسيير.

شكل رقم 03-08:شعار مؤسسة الاسمنت.

المصدر:إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الفرع الأول:الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة الاسمنت–سعيدة

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاسمنت(الحساسنة)–سعيدة– من عدة مديريات مهمة أهمها:مديرية الموارد البشرية،مديرية العمل والتنمية،المديرية التقنية،مديرية المحاسبة والمالية.

ومن بين مهام المديريات مايلي:

* مهام المدير العام:

– يبرم كل العقود و الصفقات التي تقدم لمصالح المؤسسة و الإمضاء على الشيكات .
– يستعمل كل المبالغ الموجهة إلى المؤسسة و يقوم بسحب كل مبالغ المؤسسة في حدود ما يسمح به القانون,له الحق في الالتجاء إلى العدالة في قضية تخص الشركة.
– يمثل المؤسسة اتجاه كل الوزارات و المؤسسات العمومية و الإدارية .
– الإمضاء على المحاضر المحررة التي تكون المؤسسة طرفا فيها.
– كل هذه السلطات تراقب من طرف مجلس الإدارة.

* مهام مديرية المحاسبة و المالية:

تقوم هذه المديرية بوضع احتياجات من موارد و معدات من خلال المخطط السنوي عند الحاجة تتقدم بطلب شراء إلى مصلحة التموين تقدم سند الطلب للاتصال بجميع العملاء و دراسة عروضهم من ناحية الجوانب التالية: الفواتير , و تحتوي على المادة و المعدات المطلوبة , ثمن الشراء , التسهيلات في عملية التسديد , مدة إرسال البضاعة.

* مهام المدقق :

– مراقبة دورية وفقا لبرنامج على حساب الهيئات التي ينبغي التحقيق فيها.
– إعداد تقارير خاصة بهذه المراقبة ترسل إلى المدير العام .

- التوجيه في إطار القوانين.

* مهام مديرية الموارد البشرية:

تتكفل هذه المديرية بصفة عامة بكل ما يتعلق بالعمال و شؤون المستخدمين و التوظيف العقلاني على حسب تأهيلهم و مستواهم الفكري و توفير ظروف العمل المناسبة،من بين المهام مايلي:

- تصريحات سنوية خاصة بصندوق الضمان الاجتماعي و مصالح الضرائب.
- التسيير اليومي لمستخدمي الشركة ,مراقبة المستخدمين و إعداد القرارات .
- التوظيف و متابعة التكوين .
- الشؤون الاجتماعية (التعويضات على حوادث العمل).

* مهام رئيس مصلحة المستخدمين :

- إعداد قرارات مختلفة الترقية –تغيير المناصب- إنهاء عقد العمل.
- الإمضاء على العطل السنوية .
- مراقبة التنقيط .
- مراقبة الأجر الشهري للعمال و المصادقة عليها.

* مهام مسؤول الأمن الداخلي :

- السهر على أمن الشركة و المراقبة المستمرة للزوار الأجانب .
- تحرير محاضر حول الحوادث.

*مهام المديرية التقنية:

تقوم هذه المديرية بتنفيذ برامج العمل المسطرة و القيام بها على وجه أحسن و إعطاء توجيهات لدى المصالح الأخرى في المؤسسة لتحسين وضعيتها و توفير الشروط اللازمة لمواصلة الأعمال بصورة دائمة و بها عدة أقسام و هي كالتالي:

1- مصلحة الطرق و الدراسات: تقوم باقتناء المواد و الأدوات الضرورية في التصنيع من خلال طلب الشراء لسيرورة عملية الإنتاج و هذه المصلحة لها علاقة وطيدة بمصلحة تسيير المخزون.

2- مصلحة تسيير المخزون: يشرف على هذه المصلحة أمين المخزونات الذي يتكفل باستقبال البضائع من الموردين و مراقبتها كما وكيفا، و ترتيبها في المخازن و تسجيلها في ملفات التخزين و سجل الميزانيات، بالإضافة إلى إعداد وصول الدخول و الخروج و القيام بعملية الجرد المادية و إعداد و تحديد الطلبيات من أجل إعادة تموين المخازن.

3- مصلحة التموين: هذه المصلحة تقوم بتوفير متطلبات المخزون من قطع غيار و تجهيزات مكتبية و أدوات و مواد أولية و أكياس فارغة خاصة بالإسمنت لمصلحة تسيير المخزون.

4- قسم المواد الأولية و قسم التصنيع: يعتبر من أهم الأقسام الرئيسية للمديرية التقنية بحيث تلعب دورا هاما في النشاط الإنتاجي للمؤسسة فهي المسؤولة عن مراحل تصنيع ابتداءا من جلب المواد الأولية.

5- قسم الصيانة: تكمن مهمة قسم الصيانة بالقيام بعمليات الإصلاح في حالة وجود أعطاب في الآلات و ضمان تشغيلها بأحسن حالة و به مصالح و هي:

- مصلحة الكهرباء: مهمتها إصلاح الأجهزة الكهربائية المعطلة و مراقبتها.
- مصلحة الميكانيك: تقوم بإصلاح الماكنات الميكانيكية و كذلك صنع قطع الغيار داخل الورشات.

* المديرية التجارية (المبيعات):

هي مديرية إستراتيجية بحيث تقوم بتحريك مديرية الإنتاج من خلال سند الطلب و تقوم بتسليم الفواتير و السندات لمصلحة المحاسبة , للإشارة إن المديرية قد صنفت العملاء إلى أصناف و هذه الضرورة حتمية لإرضاء الزبون فجعلت المؤسسات المستفيد الأول من خلال إيداعها ملف يحتوي على صفقة , البطاقة التقنية للمشروع , سند الطلب, شيك ممضي , و هذا كي يتسنى ضبط كمية التي يكون أقصاها 200 طن شهريا.

شكل رقم03-09:يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

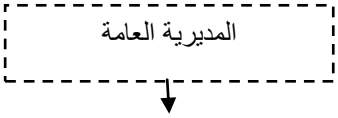

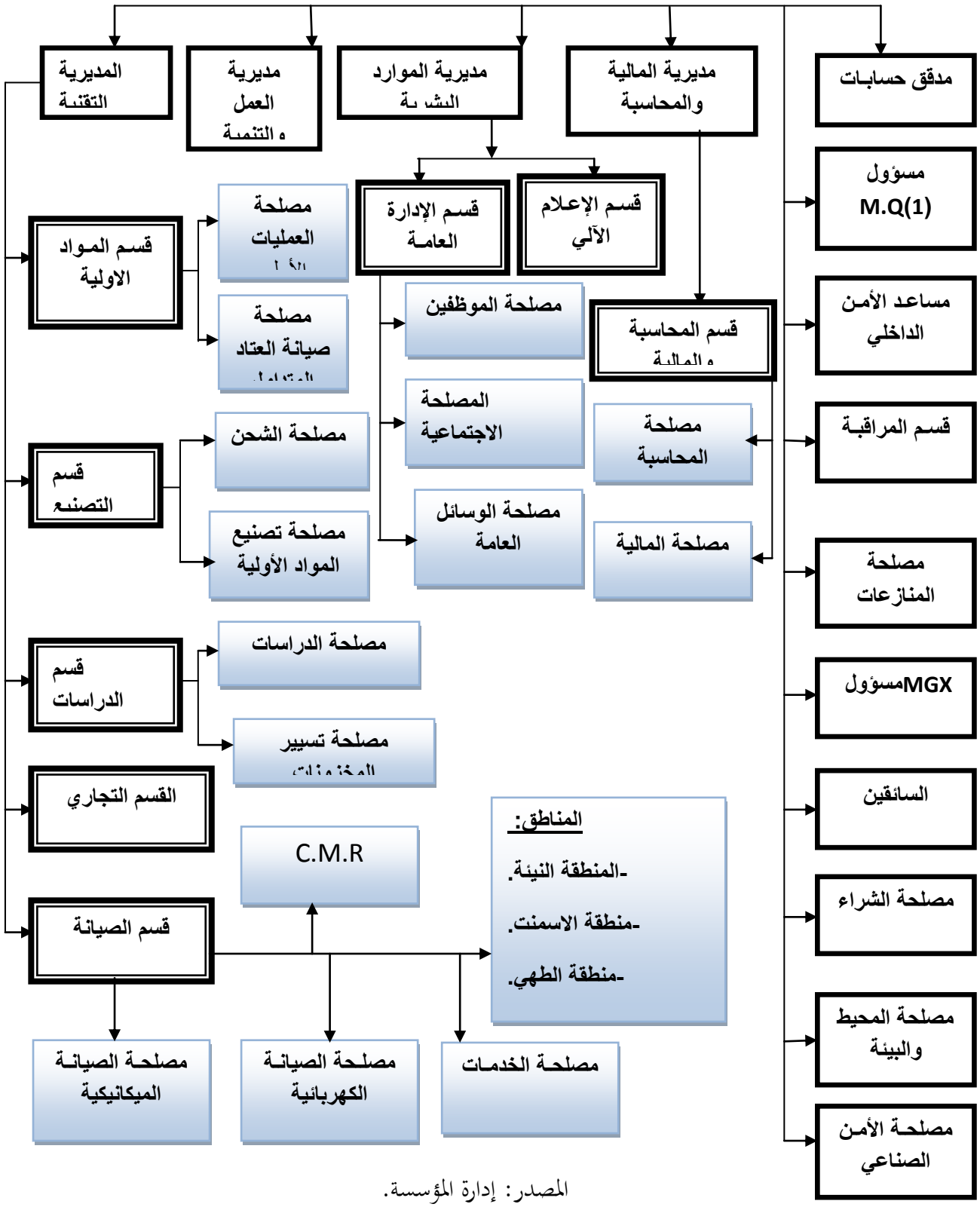

المصدر: إدارة المؤسسة.

الفرع الثاني:الهيكل التنظيمي الخاص بمديرية المحاسبة والمالية

إن ما يهمنا في هذه المؤسسة هو الجانب المحاسبي والمالي لها،ولذا تطرقنا فقط إلى الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية لمؤسسة الاسمنت-سعيدة- وهو كمايلي:

الشكل رقم03-10:يوضح هيكل مديرية المحاسبة والمالية للمؤسسة.

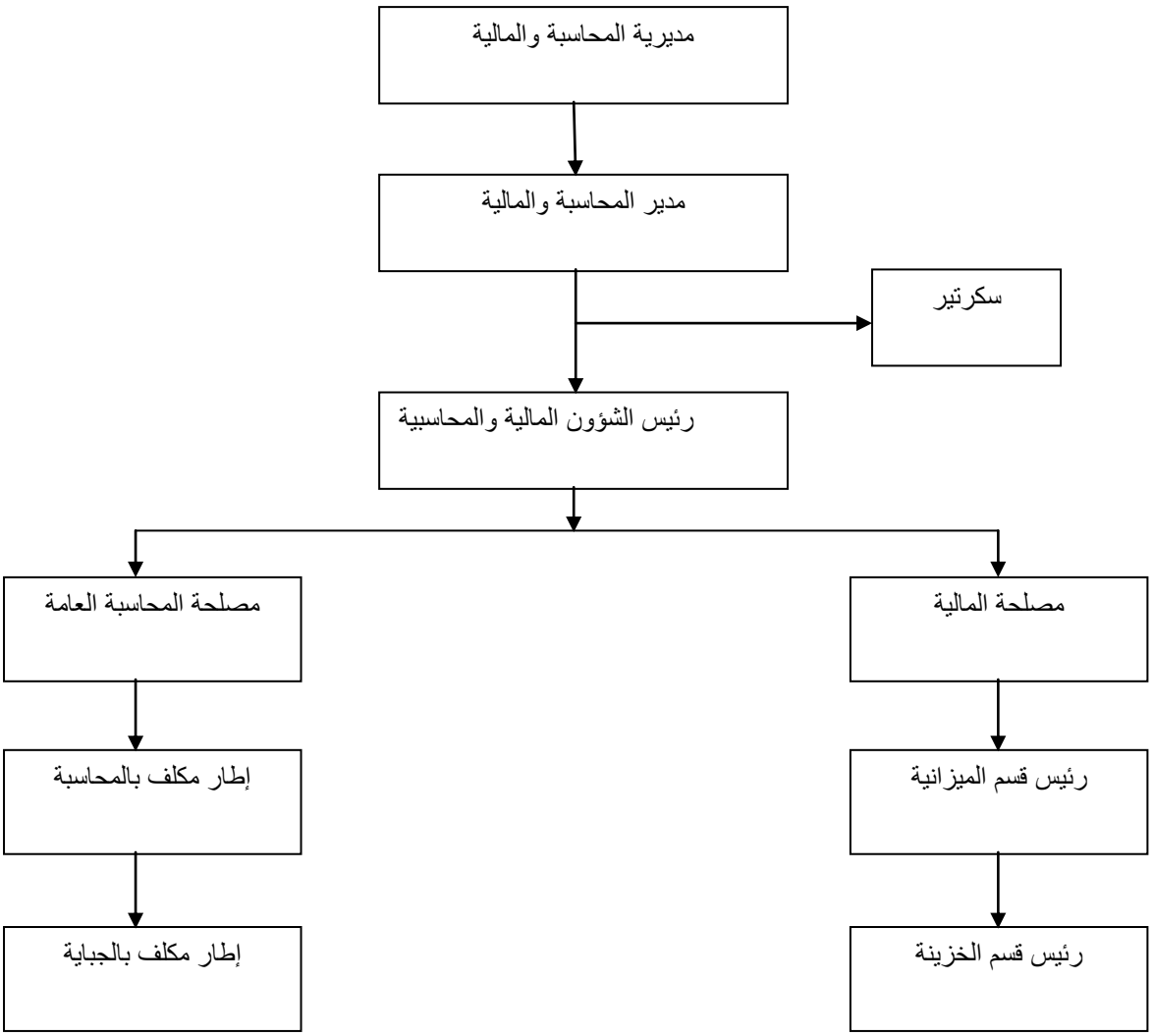

المصدر:إدارة المؤسسة.

وتتمثل مهام مدير المحاسبة والمالية فيمايلي:

وضع الميزانية المالية السنوية للشركة.

يوقع رفقة المدير العام على الشيكات الموجهة لأصحاب الخدمات.

مراقبة ودراسة الملفات الخاصة بعمليات الشراء(عتاد،مواد أولية).

تسيير وتطبيق الإجراءات القانونية على المستخدمين.

حضور اجتماعات مع المدير العام.

المبحث الثاني:الدراسة المحاسبية لمؤسسة الاسمنت

المطلب الأول: إعداد الميزانية الختامية المقارنة وقائمة الدخل.

بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة والمتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية،ولإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب الأخذ بعين الاعتبار الميزانية الختامية لأنه يمكن استعمال مخرجاتها في إعداد القائمة،كما تتطلب الدراسة المقارنة بين سنتين 2011و2012وقائمة الدخل(جدول حسابات النتائج) لسنة 2012.

الفرع الأول: الميزانية الختامية المقارنة بين سنة 2011 و2012

الجدول رقم03- 08 :الميزانية الختامية المقارنة

الأصـــــول			الخصـــــوم		
البيان	2011 المبالغ	2012 المبالغ	البيان	2011 المبالغ	2012 المبالغ
التثبيتات المعنوية	2009946.60	2058291.80	الأموال الخاصة:		
التثبيتات العينية:			رأسمال الشركة	10500000000	10500000000
الأراضي	2713979.50	2713979.50	العلاوات و الاحتياطات	78632114.16	1002940031.98
البناءات	12290325.61	10514483.44	النتيجة الصافية(ربح)	335357917.82	267011316.31
التثبيتات العينية الأخرى	1234146165.47	1556079547.96	القروض والديون المالية	275419530.13	263876498.01
التثبيتات الجاري إنجازها	827927871.70	577541010.58	المؤونات والتنوجات المدرجة في الحسابات سلفا	339792811.82	282295905.71
التثبيتات المالية:			الموردون والحسابات الملحقة	247173211	311984834.34
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة	1108845.16	1108845.16	الضرائب	36658169.60	59380719.26
الملحقة			الديون الأخرى	592376345.85	370010025.48
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	13321782.55	11577668.85	خزينة الخصوم	730654.68	5709445.44
الضرائب المؤجلة على الأصول	55328792.83	45729537.64			
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	832908146.45	777647970.70			
الحسابات الدائنة-والاستخدامات المماثلة:					
الزبائن	79731084.40	88695527.61			
المدينون الآخرون	12227152.35	18907562.69			
الضرائب	49777229.06	49507850.96			
أموال الخزينة	540649433.38	471126499.64			
المجموع	**3664140755.06**	**3613208776.53**	**المجموع**	**3664140755.06**	**3613208776.53**

-التعليق:

بالنسبة لخزينة الأصول تتمثل في كل من الحسابات ح/51،ح/52،ح/53، ح/54.

أما بالنسبة لخزينة الخصوم تتمثل فقط في حسابين ح/51،ح/52،وهي عبارة عن فوائد للقروض المأخوذة من البنك.

الفرع الثاني:قائمة الدخل لكل من سنة 2011و2012

تعتبر قائمة الدخل من بين أهم القوائم المالية،حيث يجب أن تتضمن على عدة عناصر مهمة وهذا حسب ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي الأول ومن بين أهم العناصر مايلي:

-يجب أن تتضمن القائمة على كافة الإيرادات وكذلك على تكلفة التمويل.

-الضرائب وخاصة الضرائب على أرباح الشركات.

-كما يتم تبويب الأرباح أو الخسارة:كنصيب الأقلية،ونصيب مساهمي الشركة،علما انه لا يتم عرض أي عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات غير العادية،وهناك بعض الحالات التي يستوجب عرض عنصر من الإيرادات والمصروفات بصفة مستقلة:

استبعاد الأصول الثابتة.

توقف نشاط.

تسوية نزاعات.

استبعاد استثمار.

عند دراستنا لمؤسسة الاسمنت لاحظنا أنها تعتمد على إعداد قائمة الدخل حسب النوعية وليس حسب الوظيفة وهذا بسبب عدم استعمالها للمحاسبة التحليلية مما يجعلنا نلاحظ اختلال في القائمة و أهم العناصر غير متوفرة لإعداد قائمة الدخل حسب الوظيفة مايلي:

*تكلفة المبيعات.

*مصاريف تشغيل،مصاريف إدارية ،وكذلك مصاريف تجارية.

مما يجعلها لا تعتمد إلا على قائمة الدخل حسب النوعية.

الجدول رقم 03-09:قائمة الدخل حسب النوعية في 2012/12/31.

ر.ح	البيـــان	2011	2012
70	المبيعات والمنتجات الملحقة	2103162.590.18	1878349248.81
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	11410147.46	103628627.94
73	الإنتاج المثبت	00	00
74	إعانات الاستغلال	00	00
01	إنتاج السنة المالية	2114572737.64	1981977876.75
60	المشتريات المستهلكة	-716496699.06	-715472619.45
61-	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-171486691.21	-210190381.93
62			
02	استهلاك السنة المالية	-887983390.27	-925663001.38
03	القيمة المضافة للاستغلال	1226589347.37	1056314875.37
63	أعباء المستخدمين	-481062862.68	-433988023.54
64	الضرائب والرسوم و المدفوعات المماثلة	-38106222.62	-45578546.97
04	إجمالي فائض الاستغلال	707420262.07	576748304.86
75	منتجات الاستغلال الأخرى	34496761.95	13727124.74
65	أعباء الاستغلال الأخرى	-38712403.09	-9650447.04
68	المخصصات الإهتلاك والمؤونات و خسارة القيمة	-359821440.86	-403553652.08
78	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	77204275.82	183463830.16
05	نتيجة الاستغلال	420587455.89	360735160.64
76	المنتجات المالية	3998052.19	1191017.08
66	الأعباء المالية	-12914133.23	-15358040.22
06	النتيجة المالية	-8916081.04	-14167023.14
07	النتيجة العادية قبل الضرائب	411671374.85	346568137.50

695 - 698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-87665013.00	-69957566.00
692 - 693	الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية	11351555.97	-9599255.19
	مجموع منتجات الأنشطة العادية	2230271827.60	2180359848.73
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	-1894913909.78	-1913348532.42
08	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	335357917.82	267011316.31
77	عناصر غير عادية(منتجات)	00	00
67	عناصر غير عادية(أعباء)	00	00
09	النتيجة غير العادية	00	00
10	النتيجة الصافية للسنة المالية	335357917.82	267011316.31

المصدر: إدارة المؤسسة

*التعليق:

إن طبيعة المؤسسة هي شركة ذات أسهم،والمساهم الوحيد هي الدولة فقط ولهذا لا نجد حصة الأقلية و حصة المجمع والتي تعني حصة المؤسسة.

النتيجة المالية سالبة نظرا لان الأعباء المالية أو التكاليف أكبر من المنتجات المالية.

إجمالي فائض الاستغلال يمثل القيمة المضافة للاستغلال مستبعد منها أعباء المستخدمين وكذلك الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

النتيجة غير العادية(خارج الاستغلال) هي عبارة عن صافي الإيرادات غير العادية والتكاليف غير العادية،وهي ليست موجودة في قائمة الدخل.

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد الضرائب على أرباح الشركات تفرض فقط على النشاط العادي،أما النشاط غير العادي معفى من ذلك.

المطلب الثاني:قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

لإعداد قائمة التدفقات يوجد طريقتان،الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، سواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة،فالاختلاف يكمن فقط في التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية،فبواسطة القائمة نقوم بدراسة وتحليل كل العمليات خلال السنة وأثرها على التدفقات النقدية للمؤسسة،وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين.

الفرع الأول: قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

تستخدم هذه الطريقة لبيان المصادر المباشرة وحجمها،أي النقدية المستلمة من أنشطة التشغيل والنقدية المدفوعة عن هذه الأنشطة،كما أنها أيضا تشمل كل التعديلات الخاصة ببنود قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق،ومن بين أهم البنود التي نرى لها أهمية وصلة بالنشاط التشغيلي(كالمتحصلات المقبوضة من العملاء،وكذلك النقدية المحصلة من الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة ،النقدية المدفوعة للموردين والمستخدمين)

هذه أهم العمليات التي وضعتها مؤسسة الاسمنت والتي يمكن وضعها في قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية ويمكن حسابها على النحو التالي:

1-التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن(المتحصلات النقدية من العملاء):ويتم حسابها على النحو التالي:

المبيعات-(رصيد العملاء في نهاية المدة-رصيد العملاء في بداية المدة).

المتحصلات المقبوضة=1878349248.8+739448901.45=2617798150.25 دج

2-المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:تحسب كالآتي:

صافي تكلفة المبيعات+رصيد المخزون أو-رصيد المخزون+النقص في رصيد الدائنين وأوراق الدفع أو-الزيادة في رصيد الدائنين وأوراق الدفع.

*التغير في المخزون=رصيد المخزون في نهاية المدة-رصيد المخزون في بداية المدة.

التغير في المخزون=77764970.7-832908146.45 =55260175.7-

بما انه لم يتم العمل بقائمة الدخل حسب الوظيفة التي تبين تكلفة المبيعات فإنه قد تم تقديرها فقط من قبل محاسب الشركة وهذا حسب المعطيات التي لديه.

*صافي تكلفة المبيعات=2490017847.13 دج

وعليه فإن:

المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين=55260175.7-2490017847.13

= 2434757671.43 دج.

*وعند إيجاد كل من المتحصلات المقبوضة من عند الزبائن وكذلك المبالغ المدفوعة للموردين يمكنا إيجاد ما يسمى بالنقدية المتولدة عن التشغيل كمايلي:

النقدية المتولد عن التشغيل=المتحصلات المقبوضة-المدفوعات النقدية.

=2434757671.43-2617798150.25=183040478.82 دج

3-الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة: تتمثل فيمايلي:

مصاريف فوائد الفترة+النقص في رصيد الفوائد المدينة المستحقة أو-الزيادة في رصيد الفوائد المستحقة .

وعليه فإن:الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة=19160759.47 دج

كما أنه لا توجد فوائد مدينة مستحقة.

وعليه يمكننا وضع قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة بتاريخ 2012/12/31، والمبالغ كلها بالدينار الجزائري وهي على النحو التالي:

الجدول رقم 03-10:قائمة التدفقات النقدية(الطريقة المباشرة)

البيـــان	2012	2011
	المبالـغ	المبالـغ
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	2617798150.25	2701950881.97
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-2434757671.43	-2519328956.07
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-19160759.47	-16545346.73
الضرائب عن النتائج المدفوعة	-	-11693597.88
التدفقات النقدية قبل العناصر غير العادية	163879719.35	154382981.29
التدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر غير العادية	5242686.93	7093574.76
1-صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	169122406.28	161476556.05
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-85848421.60	-123624323.43
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	-	-
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-1253886.30	-870000.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	-	3034514.68
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	-	-
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	-	-
2-صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-87102307.90	-121459808.75
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	-	-
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-70000000.00	-30000000.00
التحصيلات المتأتية من القروض	156682551.51	217622177.58
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-238225583.63	-240617185.78
3-صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	-151543032.12	-52995008.20
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	-	-
تغير التدفقات النقدية(1+2+3)	-69522933.74	-12978260.90
النقدية وما في حكمها في نهاية المدة	470965129.51	540488063.25

النقدية وما في حكمها في بداية المدة	540488063.25	533466324.15
صافي النقدية وما في حكمها	-69522933.74	-12978260.90

*التعليق:

*كل المبالغ التي قبلها إشارة(-) هي المبالغ التي يتم طرحها في هذه القائمة.

*صافي قيمة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية وجدت سالبة.

بالنسبة التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن(العملاء) فهناك ثلاثة مجموعات من الزبائن:

-عملاء قطاع الدولة(شركات او مؤسسات أخرى تتعامل مع المؤسسة).

-عملاء القطاع الخاص(المقاولين).

-عملاء داخل المجموعة(المؤسسات التابعة لمجموعة GICA).

*التغير في النقدية وما في حكمها وكذلك التغير في التدفقات النقدية قيمتها متساوية ولكن سالبة،مما يعني أن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية لا يمكن أن تغطي كل من التدفقات للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

الفرع الثاني:قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

تعرف هذه الطريقة بطريقة التسوية وهي ترتكز على عناصر الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية المحتسب على أساس نقدي،حيث يتم في بداية القائمة تعديل صافي الدخل بكل من الاهتلاكات والمؤونات،التغير في كل من الضرائب المؤجلة،والمخزونات وكذلك الزبائن والموردون.

رغم أن المؤسسة تعمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد وتطبق كذلك تعليمات معايير المحاسبة الدولية،إلا أنه لا تستعمل ولا تعد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة،وحسب المعطيات المقدمة من قبل محاسب المؤسسة تم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة بتاريخ 2012/12/31 وهي على النحو التالي:

الجدول رقم 03-11: قائمة التدفقات النقدية(الطريقة غيرا لمباشرة).

البيـــان	2012	2011

	المبالـغ	المبالـغ
التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية:		
صافي الدخل	267011316.31	335357917.82
يتم تسويته بـ:		
الاهتلاكات والمؤونات	-	-
التغير في الضرائب المؤجلة	-	-
التغير في المخزون	-121217181.90	119975077.70
التغير في الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى	86163251.48	14682386.02
التغير في الموردون وديون أخرى	-62834979.70	-68588670.10
1-صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية	169122406.28	161476556.05
التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية:		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-85848421.60	-123624323.43
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-1253886.30	-870000.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	-	3034514.68
2-صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية	-87102307.90	-121459808.75
التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية:		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-70000000.00	-30000000.00
التحصيلات المتأتية من القروض	156682551.51	217622177.58
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-238225583.63	-240617185.78
3-صافي التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية	-151543032.12	-52995008.20
تغير التدفقات النقدية في الفترة(1+2+3)	-69522933.74	-12978260.90
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة	470965129.51	540488063.25
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة	540488063.25	533466324.15
صافي النقدية وما في حكمها	-69522933.74	-12978260.90

*التعليق:

عند استعمال الطريقة غير مباشرة لا يتغير صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية،ويكمن التغير فقط في الأنشطة التشغيلية مما يعني أن النتيجة تبقى نفسها لا تتغير في كلتا الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

المطلب الثالث: تحليل النتائج عن طريق نسب التدفقات النقدية وإعداد تقرير حول وضعية المؤسسة

الفرع الأول:النسب المستعملة في تحليل قائمة التدفقات النقدية

لتحليل قائمة التدفقات النقدية ودراسة وضعية المؤسسة جيدا علينا أيضا دراسة وتحليل عدة نسب الخاصة بقائمة التدفقات النقدية وخاصة الجزء التشغيلي لأنه الأساس في القائمة.

الجدول رقم03-12:يوضح نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاثة

البيـــان	المبالغ	النسبة(%)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	169122406.28	243.26
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-87102307.90	-125.29
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	-151543032.12	-217.97
صافي النقدية وما في حكمها	-69522933.74	100
النقدية وما في حكمها في بداية المدة	540488063.25	.
النقدية وما في حكمها في نهاية المدة	470965129.51	.

من خلال هذا الجدول نجد أن النشاط التشغيلي يمثل اكبر نسبة في قائمة التدفقات النقدية بـ 243.26%،أما فيما يخص التدفقات النقدية للنشاط الاستثماري فهو سالب بنسبة 125.29%،وكذلك نسبة التدفقات النقدية للنشاط التمويلي سالبة بـ 217.97%،مما يعني أن المؤسسة تعتمد في تدفقاتها النقدية على الأنشطة التشغيلية.

-ولتحليل القائمة أكثر هناك نسب مستخرجة من التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي،لأن أي مؤسسة عادة تستعمله للتحليل ومن أهم هذه النسب مايلي:

1-نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة(نسبة الكفاية):

نسبة الكفاية =صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷الالتزامات المتداولة.

أو=صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷الاحتياجات النقدية الأساسية.

=1977656868.43÷169122406.28=0.08.

*الاحتياجات النقدية الأساسية تتمثل في:

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية+مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة +المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح.

1977656868.43=70000000.00+19160759.47+1958496108.96

-- تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تلبية الاحتياجات النقدية اللازمة لتغطية الديون قصيرة الأجل ونجد أن التدفقات تغطي 08% فقط وهي نسبة ضعيفة جدا.

2-نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى فوائد الديون:

=(صافي التدفقات من النشاط التشغيلي+الفوائد المدفوعة+الضرائب المدفوعة)÷الفوائد المدفوعة.

=(19160759.47+169122406.28)÷19160759.47=9.82.

--تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون التي ترتبت على المؤسسة،حيث أن عدد المرات هو 9 مرات وهو ضئيل جدا،مما يبين أن الوضع المالي للمؤسسة غير مطمئن وغير متوازن.

3-نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات:

=صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي÷إجمالي الالتزامات

=3613208776.53÷169122406.28=0.04.

--تمثل نسبة 04% مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها وهي ضعيفة جدا.

4-المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

=(صافي تدفقات النشاط التشغيلي- توزيعات الأرباح النقدية)÷الالتزامات المتداولة.

=(169122406.28-70000000)÷747085024.52=0.32.

--تعبر هذه النسبة على عدد مرات تغطية المؤسسة ديونها القصيرة الأجل بعد سداد توزيعات الأرباح وهي تبين عدم نجاح المؤسسة في توفير نقدية لازمة لسداد الديون.

5-نسبة تغطية النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية:

=صافي تدفقات النشاط التشغيلي÷توزيعات الأرباح

=169122406.28÷70000000=2.41.

--تمثل هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح وهي غير مطمئنة للمستثمرين والمساهمين لأنهم يعتمدون عليها،فالمساهم الوحيد في هذه الشركة هي الدولة.

6-نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل:

=صافي تدفقات النشاط التشغيلي÷صافي الدخل

=169122406.28÷267011316.31=0.63.

--فهي ليست بنسبة عالية،يعني أن المؤسسة غير قادرة إلى حد بعيد إلى دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية،بمعنى آخر أن قدرة الأرباح المحققة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ضئيل جدا.

7-نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:

=صافي تدفقات النشاط التشغيلي÷المبيعات

=169122406.28÷1878349248.81=0.09.

--هذه النسبة ضئيلة جدا مما يعني أن المؤسسة ليس لها كفاءة في سياسة الائتمان المتبعة في تحصيل النقدية من زبائنها.

8-نسبة صافي التدفق النقدي للنشاط التشغيلي إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

=صافي التدفقات النقدية التشغيلية÷إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل.

=169122406.28÷395252224.4=0.42

--تمثل هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية كافة الأنشطة الخاصة بالاستثمار والتمويل والنسبة تعبر عن سيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية.

الفرع الثاني: التقرير حول وضعية المؤسسة

إن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية لأي مؤسسة هو دراسة الوضعية المالية لها،وعليه فالمؤشرات التي سبق حسابها تبين عدة نقاط لمؤسسة الاسمنت وهي على النحو التالي:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية سالبة مما قد يؤثر سلبا على المركز المالي للمؤسسة،مما يجعلها قد لا تقدر على تغطية العجز الموجود.
- أهم تدفق نقدي في النشاط التشغيلي لهذه المؤسسة أتى عن طريق التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن فقط.
- نسبة08%من التدفقات النقدية التشغيلية التي تغطي الاحتياجات غير كافية،رغم أنها تعد أهم التدفقات الأساسية في أي مؤسسة.
- كما أن المؤسسة غير قادرة على تغطية فوائد ديونها وهذا بسب عدم توازنها المالي.
- إن صافي الدخل للمؤسسة أكبر بكثير من صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية وعليه يمكننا القول أن قائمة الدخل لها مصداقية على المستوى الوطني،كما أن سياسة الائتمان المتبعة في تحصيل النقدية من الزبائن ليس لها كفاءة عالية لان نسبتها قليلة جدا وتمثل فقط 09%.

وعليه يمكننا القول أن للمؤسسة نقاط ضعف وقوة،فمن بين نقاط الضعف أنها لا تحاول توسيع استثماراتها وهذا بسبب قلة المساهمين،فالمساهم الوحيد هي الدولة التي تحاول أن تغطي العجز الموجود في هذه المادة(الاسمنت) رغم العراقيل والصعوبات،والشيء الجيد فيها أنها تقوم بعدة تحصيلات على عدة طرق من بينها التحصيلات أو المقبوضات عن طريق الزبائن وكذلك عن فوائد القروض الممنوحة.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد طبقت المؤسسة محل الدراسة قائمة التدفقات النقدية ابتداءا من سنة 2010 وهي السنة التي تم الانتقال فيها من النظام المحاسبي القديم (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)،والملاحظ أن المؤسسة تحاول جاهدة مواكبة التطورات الحاصلة خاصة في المجال المحاسبي،أي محاولة تطبيق معايير المحاسبة الدولية وهذا بسبب حدة المنافسة بين الشركات الصناعية خاصة التابعة لمجموعة (GICA)،فالملاحظ أن التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي إيجابية واكبر من 100%،وهذا بسبب النسبة السالبة للتدفقات النقدية المتولدة من النشاط التمويلي والاستثماري ،وهذا يعني أن في النشاط التمويلي مدفوعاته النقدية اكبر من مقبوضاته.

وفيما يخص تحليل النسب يبين عدة نقاط لوضعية المؤسسة،وعليه فقائمة التدفقات النقدية لها أهمية كبيرة لدى أي مؤسسة اقتصادية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تكتسي عملية إعداد المعايير الدولية وتطبيقها أهمية كبيرة من قبل الهيئات الدولية ، حيث نجد أنها تصدر المعايير حسب متطلبات وبيئة كل دولة ، وهذا ليكون هناك ترابط بين دول العالم، فلقد أحدثت معايير المحاسبة الدولية توتر في مجال المحاسبة خاصة عند الدول التي لا تملك نظام محاسبي متطور ويتماشى مع التكنولوجيا ولكنه أجبرت على تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، فلقد كانت الجزائر من بين هذه الدول التي أردت الانفتاح على الخارج رغم العراقيل والصعوبات إلا أنها تخطتها وهذا بفضل الجهود المبذولة من قبل المحاسبين وكذلك المؤسسات الوطنية التي بادرت إلى تطبيقه منذ 2010 محاولة مجرات التطور الحاصل في الخارج خاصة في الدول الأوروبية .

و من بين أهم المعايير التي لقيت استحسان المؤسسات والشركات الوطنية هو المعيار المحاسبي الدولي السابق الخاص بقائمة التدفقات النقدية وهي جزء مبسط من المعايير بشكل كامل فتعد قائمة مكملة لكل من قائمة الدخل والميزانية ، فهناك ترابط بينهم لا يمكن الاستغناء عن إحدى هذه القوائم ، فقائمة التدفقات النقدية تساعد كل من المستثمرين والمساهمين في إعداد تقرير حول المؤسسة من حيث ما تملك من سيولة نقدية في الداخل و الخارج .

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة ما يلي:

- ✓ محاولة الجزائر تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفق الحدود التي تسمح لها بذلك .
- ✓ تعد قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم التي لا يمكن الاستغناء عنها .
- ✓ ضعف في تكوين المحاسبين من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية أو بالأحرى النظام المحاسبي المالي الجديد .
- ✓ تطبيق معظم المؤسسات الجزائرية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة فقط وهذا لصعوبة إعدادها بالطريقة غير المباشرة .

التوصيات :

استنادا للدراسة النظرية وبناءا على نتائج الجانب التطبيقي فقد تمت التوصية بما يلي :

- ✓ تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المحاسبين الدوليين عند إعداد القوائم المالية .
- ✓ إلزام كافة المؤسسات الجزائرية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة إعداد قائمة التدفقات النقدية وهذا لما توفره من معلومات تكفي لتلبية احتياجات المستفيدين من هذه القائمة .
- ✓ العمل على إصدار الكتب والمقالات التي ترشد المحاسب الجزائري في كيفية تطبيق المعايير .

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

1- ثناء القباني،المحاسبة الدولية،كلية التجارة، جامعة المنوفية،2003/2002.

2- حسن القاضي،مأمون حمدان،المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى،2008.

3- دريد كامل آل شبيب،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة،الطبعة الأولى،2007،الأردن.

4- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية،الجزء الأول،كلية التجارة جامعة عين الشمس،2003/2002.

5- طارق عبد العال حماد،التقارير المالية(أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية)،دار الجامعة،2004.

6- طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير المحاسبة الدولية،الجزء الثاني،الدار الجامعية،2003/2002.

7- عبد الغفار حنفي،أساسيات التمويل والإدارة المالية،دار الجامعة،2001.

8-عدنان تاية النعيمي،أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوزي، عمان، الأردن، 2008.

9- عدنان تاية النعيمي،سعدون مهدي الساقي،أسامة غرمي سلام،شقيري نوري موسى،الإدارة المالية(النظرية والتطبيق)،الطبعة الأولى،دار المسير،عمان، الأردن،2007.

10- كمال الدين الدهراوي،تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار،الدار الجامعية،2004.

11- مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة ،تحليل القوائم المالية(مدخل نظري وتطبيقي)،الطبعة الأولى،دار المسير،عمان،الأردن.

12- وجدي حامد حجازي،التخطيط وإدارة السيولة النقدية،دار التعليم الجامعي 2010.

الكتب باللغة الفرنسية:

1-Stéphan brun.Guid d’applications des norme IAS/IFRS. Paris.2005.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- أمال مهاوة، إمكانية تحسين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011/2010.

2- بن مالك عمار، المنهج الحديث المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير،جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

3- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو الإبلاغ المالي الدولية،رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008/2007.

4- سالمي محمد الدينوري، التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008.

5- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008.

المحاضرات والمؤتمرات:

1- إسماعيل إسماعيل، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أصدرت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا،2009.

2- بن عيشي بشير، محاضرة المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011.

3- حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، دورة المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الدولي السابع، جامعة الزرقاء، الأردن.

4- مأمون حمدان، قائمة التدفقات النقدية مفهومها وإعدادها، الدورة التحضيرية للمتقدمين لامتحانات المحاسبين القانونيين،دمشق، سوريا،www.Jps-dir.com.2008

5- مجموعة طلال أبو غزالة، عرض تقديمي لقائمة التدفقات النقدية.

6- محمودي مختار قادة،محاضرة المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعيدة، 2013/2012.

وثائق المؤسسة:

1- الميزانية الختامية(الأصول) 2011-2012.

2- الميزانية الختامية(الخصوم) 2011-2012.

3- جدول حسابات النتائج 2011-2012.

4- قائمة التدفقات النقدية(الطريقة المباشرة) 2011-2012.

المدحق

الملحق 01:الميزانية الختامية(الأصول) 2011-2012

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA
HASSASNA
N° D'IDENTIFICATION:099820100631731

BILAN (ACTIF) AU 31 /12/2012

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2011
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	5	3 474 040,86	1 415 749,06	2 058 291,80	2 009 946,60
Immobilisations incorporelles	6				
Immobilisations corporelles	6				
Terrains	6	2 713 979,50		2 713 979,50	2 713 979,50
Bâtiments	6	943 466 529,94	932 952 046,50	10 514 483,44	12 290 325,61
Autres immobilisations corporelles	6	5 450 756 257,82	3 894 676 709,86	1 556 079 547,96	1 234 146 165,47
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours	7	577 541 010,58		577 541 010,58	827 927 871,70
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées	8	1 108 845,16		1 108 845,16	1 108 845,16
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	8	11 577 668,85		11 577 668,85	13 321 782,55
Impôts différés actif	9	45 729 537,64		45 729 537,64	55 328 792,83
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 036 367 870,35	4 829 044 505,42	2 207 323 364,93	2 148 847 709,42
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	10	856 687 528,22	79 039 557,52	777 647 970,70	832 908 146,45
Créances et emplois assimilés					
Clients	11	89 182 007,82	486 480,21	88 695 527,61	79 731 084,40
Autres débiteurs	12	18 907 562,69		18 907 562,69	12 227 152,35
Impôts et assimilés	13	49 507 850,96		49 507 850,96	49 777 229,06
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	14	471 126 499,64		471 126 499,64	540 649 433,38
TOTAL ACTIF COURANT		1 485 411 449,33	79 526 037,73	1 405 885 411,60	1 515 293 045,64
TOTAL GENERAL ACTIF		8 521 779 319,68	4 908 570 543,15	3 613 208 776,53	3 664 140 755,06

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة

الملحق 02: الميزانية الختامية(الخصوم) 2011-2012

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA
HASSASNA
N° D'IDENTIFICATION:099820100631731

BILAN (PASSIF) AU 31/12/2012

LIBELLE	NOTE	2012	2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 050 000 000,00	1 050 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	15	1 002 940 031,98	786 632 114,16
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	16	267 011 316,31	335 357 917,82
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 319 951 348,29	2 171 990 031,98
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	17	263 876 498,01	275 419 530,13
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		282 295 905,71	339 792 811,82
TOTAL II		546 172 403,72	615 212 341,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	18	311 984 834,34	247 173 211,00
Impôts	19	59 380 719,26	36 658 169,60
Autres dettes	19	370 010 025,48	592 376 345,85
Trésorerie passif	20	5 709 445,44	730 654,68
TOTAL III		747 085 024,52	876 938 381,13
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 613 208 776,53	3 664 140 755,06

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة

الملحق 03:جدول حسابات النتائج(قائمة الدخل) 2011-2012

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA
HASSASNA
N° D'IDENTIFICATION:099820100631731

COMPTE DE RESULTAT/NATURE AU 31/12/2012

LIBELLE	NOTE	2012	2011
Ventes et produits annexes	21	1 878 349 248,81	2 103 162 590,18
Variation stocks produits finis et en cours	22	103 628 627,94	11 410 147,46
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 981 977 876,75	2 114 572 737,64
Achats consommés		-715 472 619,45	-716 496 699,06
Services extérieurs et autres consommations	23	-210 190 381,93	-171 486 691,21
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-925 663 001,38	-887 983 390,27
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 056 314 875,37	1 226 589 347,37
Charges de personnel	24	-433 988 023,54	-481 062 862,68
Impôts, taxes et versements assimilés	25	-45 578 546,97	-38 106 222,62
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		576 748 304,86	707 420 262,07
Autres produits opérationnels	26	13 727 124,74	34 496 761,95
Autres charges opérationnelles	27	-9 650 447,04	-38 712 403,09
Dotations aux amortissements, provisions et perte	28	-403 553 652,08	-359 821 440,86
Reprise sur pertes de valeur et provisions		183 463 830,16	77 204 275,82
V- RESULTAT OPERATIONNEL		360 735 160,64	420 587 455,89
Produits financiers	29	1 191 017,08	3 998 052,19
Charges financières	30	-15 358 040,22	-12 914 133,23
VI-RESULTAT FINANCIER		-14 167 023,14	-8 916 081,04
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		346 568 137,50	411 671 374,85
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	31	-69 957 566,00	-87 665 013,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinair		-9 599 255,19	11 351 555,97
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 180 359 848,73	2 230 271 827,60
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 913 348 532,42	-1 894 913 909,78
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		267 011 316,31	335 357 917,82
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		267 011 316,31	335 357 917,82

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة

الملحق 04: قائمة التدفقات النقدية(الطريقة المباشرة)2011-2012

SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA

HASSASNA EXERCICE: 01/01/12 AU 31/12/12

N° DIDENTIFICATION:099820100631731

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

LIBELLE	NOTE	2012	2011
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients	32	2 617 798 150,25	2 701 950 881,97
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	33	-2 434 757 671,43	-2 519 328 956,07
Intérêts et autres frais financiers payés		-19 160 759,47	-16 545 346,73
Impôts sur les résultats payés			-11 693 597,88
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		163 879 719,35	154 382 981,29
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		5 242 686,93	7 093 574,76
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		169 122 406,28	161 476 556,05
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou in	34	-85 848 421,60	-123 624 323,43
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorp			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-1 253 886,30	-870 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			3 034 514,68
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		-87 102 307,90	-121 459 808,75
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-70 000 000,00	-30 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts	35	156 682 551,51	217 622 177,58
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	36	-238 225 583,63	-240 617 185,78
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		-151 543 032,12	-52 995 008,20
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et qua			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-69 522 933,74	-12 978 260,90
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		540 488 063,25	553 466 324,15
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		470 965 129,51	540 488 063,25
Variation de la trésorerie de la période		-69 522 933,74	-12 978 260,90
Rapprochement avec le résultat comptable		0,00	0,00

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة